الفصل السابع

السياسات التعليمية في مصر
خلال فترة الثمانينيات
بين النظرية والتطبيق

obeikandl.com

الفصل السابع
السياسات التعليمية في مصر
خلال فترة الثمانينيات
بين النظرية والتطبيق

مُقَدِّمَة :

تناول الفصل السابق السياسة التعليمية في مصر خلال فترة السبعينيات حيث بدأت بتوجه الدولة نحو الدولة العصرية واعتمادها في ذلك على التعليم ووضع خطة عشرية له في ضوء الخطة العامة للدولة. وخلال هذه الفترة تحقق النصر واتجهت الدولة نحو تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي،ثم تحقيق السلام، وانتهت هذه الفترة بطرح ورقة تطوير وتحديث التعليم في مصر.

وعلى ذلك تعد فترة الثمانينيات مرحلة انتقال أساسية في مجال السياسات التعليمية، فمع بداية هذه المرحلة كان إعلان أول سياسة تعليمية متكاملة تم طرحها على الرأي العام وشارك في صنعها عناصر متعددة، وهو أمر لم يكن يحدث في مجال التعليم منذ الأربعينيات، إلا أنه تعددت السياسيات التعليمية في الثمانينيات حيث تم إعلان ثلاث سياسيات خلالها.

وسيتناول هذا الفصل دراسة هذه السياسيات ومناقشتها وتحليلها خلال مراحل صنعها وتنفيذها في الواقع الفعلي، وذلك وصولاً لتحديد مدى العلاقة بين النظرية والتطبيق في إطار ما شهدته هذه الفترة من اختلاف كلي في صنع السياسات التعليمية عن المراحل السابقة، وذلك على النحو التالي:

أولاً : السياق السياسي والاجتماعي لصنع السياسة التعليمية :

١- السياق السياسي :

في هذه الفترة أتيحت فرصة للتعددية الحزبية حتى بلغ عدد الأحزاب في نهايتها عشرة أحزاب، منها : الحزب الوطني، وحزب الوفد الجديد، وحزب الأمة، وحزب مصر العربي الاشتراكي، وغيرها، ولكن كما سبق الإشارة فإن هذه الأحزاب منذ تأسيسها لم تتضمن برامجها أي توجهات نحو مجال التعليم، واقتصر نشاطها على النشاط السياسي فقط[١]، ولكنها تركز عليه في صحفها أو برامجها

---

(١) وزارة الإعلام: الكتاب السنوي لعام ١٩٩٤، مرجع سابق، ص ص ٤٥-٤٦.

أثناء الانتخابات كسبًا للتأييد الجماهيري[١].

لكن في مقابل هذا الدور السلبي للأحزاب في السياسات العامة - ومنها السياسة التعليمية - برز دور جماعات المصالح في مجال التعليم حيث تمثلت هذه الجماعات في مجاله في أصحاب المدارس الخاصة، تلك المدارس التي اجتذبت إليها أعدادا كبيرة نظرًا لارتفاع مستوى الخدمة التربوية المقدمة لطلابها[٢]. والذي يفوق في جودته مستوى الخدمة التربوية المقدمة للتلاميذ في المدارس الحكومية.

وقد دعم ذلك اعتماد الدولة على القطاع الخاص في التعليم إلى حد اعتبار المدارس الخاصة مؤسسات معاونة لمدارس الدولة، على نحو ما ورد بالباب السادس من القانون ١٣٩ لسنة ١٩٨١، وكان ذلك في إطار التوجهات العالمية نحو تشجيع القطاع الخاص، ونتيجة للأزمة الاقتصادية التي كانت تمر بها البلاد نتيجة لتراكم الديون الخارجية.

وقد تكرر تأكيد القيادة السياسية على الاهتمام بالتعليم خلال الثمانينيات فكان عقد المؤتمر القومي لتطوير التعليم في يوليو ١٩٨٧ نقطة تحول في صنع السياسة التعليمية حيث إنه جعلها محل اهتمام ومشاركة جميع هيئات المجتمع المتمثلة في الأحزاب والقوى السياسية والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية[٣]. وقد شجع على ذلك اشتراك القيادة السياسية في المؤتمر القومي لتطوير التعليم. كل ذلك أدى إلى تحويل السياسة التعليمية من مجرد سياسة وزارة يضعها وزير داخل مكتبه إلى سياسة عامة تخص كل فئات وعناصر المجتمع.

وقد قدم المؤتمر تصورا شاملا للإطار العام لتطوير التعليم من خلال الإستراتيجية التي طرحها وزير التعليم في المؤتمر. بالإضافة إلى المشروع القومي لإصلاح التعليم حتى عام ٢٠٠٠[٤].

ولكن في نهاية الثمانينيات كثرت المناقشات حول التعليم وأهمية وضرورة تطويره، واستقرار أوضاعه بما يعمل على تحقيق الأهداف المرجوة منه

---

(١) أماني قنديل: سياسات التعليم في وادي النيل ، مرجع سابق ، ص ٣٠.

(٢) أماني قنديل (محررة): القطاع الخاص والسياسة التعليمية في مصر، القاهرة، مركز الدراسات والبحوث السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٩، ص ١٠٧.

(٣) علي الدين هلال وأماني قنديل: التقرير النهائي لمشروع التعليم والسياسة والتنمية، سلسلة بحوث سياسية، القاهرة، مركز الدراسات والبحوث السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩١، ص ص ٧-٨.

(٤) وزارة الإعلام : الكتاب السنوي لعام ١٩٩٤، مرجع سابق، ص ٢١٣.

فـــي إطار الظروف التـــي تعيشها البلاد[١]. في تفاعلها مع دول المجتمع الدولـــي بما يجتاحه من ثورة علمية ومعرفية وتكنولوجية.

٢ـ السياق الاجتماعـي :

كان لصدى التطورات العلمية السريعة فـــي الدول المتقدمة آثارها فـــــي المجتمع المصري فـــي ظل الانفتاح، انعكس ذلك على سياسات التعليم من خـــلال التأكيد على ربطها باحتياجات المجتمع ومتطلبات سوق العمل فـــي إطـــار ربـــط التعليم بالإنتاج[٢]. وقد أكدت كل السياسات التـــي أعلنت خلال الثمانينيات علـــى هذا الهدف ، وأيضا التأكيد على التربية المستمرة والاهتمـــام بـــالجوانب الكيفيـــة والجوانب الكمية معًا، والتأكيد على ديمقراطية التعليم[٣]، وغير ذلـــك مـــن نقـــاط رئيسية تحتل عوامل هامة فـــي تطور التعليم، ومن ثم تطور المجتمع.

ولكن رغم تأكيد الدولة على الاهتمام بالتعليم والعمل على تطويره بـــرزت في المجتمع مشكلات اقتصادية واجتماعية متعددة نتيجة للأزمة الاقتصادية، حيـــث وضح التفاوت الطبقي بين أفراد المجتمع وتضاءلت الطبقة الوســـطى، وتزايـــدت حدة انخفاض المستوى الاقتصادي فـــي المجتمع المصري وارتفعت أعداد الأســـر الفقيرة والمعدمة[٤]، وتغيرت النظرة نحو التعليم كوسيلة للحـــراك الاجتمـــاعي[٥]. دعم تلك النظرة أيضًا بطالة الخريجين وما تبعها من القصور فـــي تحقيق التنميـــة نتيجة للاختلافات التـــي بين مدخلات ومخرجات التعليم خاصة وأن تحديـــد هـــذه النسب للخريجين تتم بصورة عشوائية ودون دراسة فأصبح هناك فـــائض فـــي تخصصات عديدة لا يحتاج إليها سوق العمل[٦].

هذا بالإضافة إلى وجود مشكلات الإرهاب والتطرف بين فئـــات الشـــباب أكثرهم من المتعلمين، والتي نتجت عن فشل التنسيق بيـــن المؤسســـة التعليميـــة

---

(١) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام : التقرير الاستراتيجي العربـــي، ١٩٨٨، القـــاهرة، ١٩٨٩، ص ٦٢٦.

(٢) اليونسكو: تأمل فـــي مستقبل التنمية التربوية، ترجمة انطون خوري، لبنان، مؤسسة الخدمات الطباعية، ١٩٨٦، ص ٥٤.

(٣) المرجع السابق، ص ٧٩.

(٤) محمد عبد الشفيع عيسى: مرجع سابق، ص ص ٩٨-٩٩.

(٥) عبد الرؤوف أحمد الضبع: «التعليم والحراك الاجتماعي والمهني». فـــي المجلـــة المصريـــة للتنميـــة والتخطيط، القاهرة، ديسمبر ١٩٩٥، ص ١٢١.

(٦) أماني قنديل: «التعليم والسياسة والتنمية. إطار نظري»، فـــي:سياسة التعليم الجـــامعي فـــي مصـــر. مرجع سابق، ص ص ٧-١٠.

obeikandi.com

ومؤسسات المجتمع الأخرى[١]. وارتفاع نسبة الزيادة السكانية بمعدلات مرتفعة خلال هذه الفترة حيث بلغ معدل الزيادة السكانية في مصر خلال الثمانينيات ٢,٨%[٢]، وتأثير ذلك على النظام التعليمي،حيث فشل في تحقيق الاستيعاب الكامل واستمر ثبات ارتفاع كثافة الفصول ونظام الفترات وقصور الخدمات الطلابية وانخفاض المستوى الدراسي للتلاميذ، وارتفاع نسبة التسرب خاصة في المرحلة الابتدائية مما ساهم في زيادة أعداد الأميين وغير ذلك من مشكلات متعددة عاني منها النظام التعليمي وانعكست آثارها على مخرجاته[٣]، وبالتالي على المجتمع. وكذلك الاتجاهات السلبية التي تكونت لدى فئة غير قليلة في المجتمع تجاه التعليم فأغلب الأفراد ذوي الدخل المرتفع جدًا من الحرفيين ولا يجيدون القراءة والكتابة، وذلك في مقابل الدخل المنخفض لمعظم خريجي النظام التعليمي بصفة عامة[٤].

بالنظر إلى كل هذه المشكلات ، وفي إطار التقدم العلمي الهائل والسريع لدول العالم المتقدمة أكد الخطاب السياسي على الاهتمام بالتعليم وضرورة تطويره، حيث إنه يقع عليه عبء تواجد مصر بين دول المجتمع الدولي، ومن ثم كان هناك عدد من المتطلبات التي يمكن إجمالها في :

- العمل على تجديد النظم التعليمية وتطويرها بما يتفق والتحديات العالمية.السياسية والاجتماعية والاقتصادية.
- توسيع مجال التعليم وتعدد مؤسساته بما يمكن معه توجيه الأفراد في المجتمع وتعليمهم وتدريبهم[٥].
- توفير التعليم الأساسي لجميع الأطفال في سن الإلزام باعتبار التعليم أحد أهم الحاجات الإنسانية، والتي على المجتمع كفالة

---

(١) محمد سعيد عزت: حول تطوير التعليم في مصر. مجموعة مقالات، سلسلة كتب مسيرة تطوير التعليم، الكتاب الثاني، مايو ١٩٩٠، القاهرة، المكتب الفني للوزير، ١٩٩٠، ص ص ٤٩-٥١.

(٢) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: الكتاب الإحصائي السنوي ١٩٩٠-١٩٩٥، القاهرة، ١٩٩٥، ص ٩.

(٣) محمد نعمان نوفل : «بعض الآثار المتوقعة لسياسة التكيف الهيكلي على التعليم»، في مجلة التنمية والتخطيط، ع٢، مج٣، يونيه ١٩٩٥، ص ٩٨.

(٤) ممدوح الصدفي محمد: «الاستثمار التعليمي للثروة البشرية وعلاقته بحاجة سوق العمل والتنمية الاقتصادية في جمهورية مصر العربية» في مجلة التربية، جامعة الأزهر، ع٢، س ٢، ديسمبر ١٩٨٤، ص ص ٥٥-٥٦.

(٥) وزارة التربية والتعليم: تطوير وتحديث التعليم في مصر، مرجع سابق، ص ٦.

إشباعها للأفراد[١].

- التوسع في التعليم الفني والارتفاع بمستواه وربط مدارسه بمؤسسات العمل والإنتاج.
- تحقيق الاستيعاب الكامل وخاصة في المرحلة الأولى.
- إعداد الأفراد لاستيعاب ومواجهة تغيرات العصر[٢].
- التأكيد على ديمقراطية التعليم ومراعاة مبدأ تكافؤ الفرص.
- تلبية مطالب المجتمعات الجديدة والأراضي المحررة والصحراوية.
- تحقيق مبدأ التربية المستمرة بتوسيع مجال التعليم وتعدد مؤسساته والعمل على إزالة الحواجز بين التعليم النظامي والتعليم غير النظامي مع تقديم فرص متنوعة ومتعددة للفرد[٣].

وكانت أهم المشكلات المتعلقة بالتعليم العام والفني تتبدى فيما يلي :

- غياب الفلسفة التعليمية الواضحة.
- قصور دور التخطيط التعليمي.
- تأخر النظام التعليمي في مواجهة التغيرات التي يمر بها المجتمع.
- بطء وجزئية الإصلاحات التعليمية.
- غياب الوعي الجماهيري بمشكلات النظام التعليمي وأهمية تطويره.
- عدم التنسيق والتكامل بين التربية داخل المدرسة والتربية خارجها في مؤسسات المجتمع المتعددة.
- تخلف المقررات والمناهج والوسائل التعليمية عن التطورات العالمية المتلاحقة.
- قصور الأنشطة التربوية المختلفة.
- قصور أساليب إعداد وتدريب المعلم.
- النقص في المباني المدرسية وسوء حالة الأبنية القائمة.

---

(١) منى مصطفى البرادعي: استراتيجية إشباع الحاجات الأساسية للسكان مع تطبيقها عل جمهورية مصر العربية، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، ١٩٨١، ص ٢٣١.

(٢) عبد السلام عبد الغفار: «دور التعليم في تنمية الفكر في مصر المستقبل». مجلة دراسات تربوية، مج٢، ج ٥، ١٩٩٣، ص ١٦.

(٣) المركز القومي للبحوث التربوية: تطور التربية والتعليم في جمهورية مصر العربية خلال الفترة من ١٩٨٢/٨١ إلى ١٩٨٤/٨٣، القاهرة، الإدارة العامة للتوثيق والمعلومات، ١٩٨٤، ص ٣.

- عدم كفاءة الإدارة التعليمية.
- انتشار بعض الظواهر السلبية في النظـــام التعليمـــي مثـــل الـــدروس الخصوصية والغش الجماعي والتسيب وغيرها.
- قصور الاهتمام بالتعليم الفني وخاصة الصناعي والزراعي[١].

ومع وجود كل هذه المشكلات التي يعاني منها النظام التعليمي والمتطلبـــات المطروحة أمامه تعددت سياسات التعليم خلال فـــترة الثمانينيـــات، ولكـــن هـــل السياسات التعليمية فـــي تلك الفترة عالجت المشـــكلات أو أشـــبعت المتطلبـــات وحققت الأهداف المرجوة ؟

الإجابة على ذلك ستتضح فيما يلـــــي :

ثانياً : الإطار النظري لصنع السياسات التعليمية :

١ـ الإطار الدستوري :

فـــي عام ١٩٨٠،تم تعديل الدستور الدائـــم لجمهوريـــة مصـــر العربيـــة، الصادر فـــي سبتمبر عام ١٩٧١، وقد تضمن الباب الثاني منه المقومات الأساسية للمجتمع المصري،التـــي خص التعليم منها أربعة مواد، نصت على ما يلي:

مـــادة ١٨ : التعليم حق تكفله الدولة وهـــو إلزامي فـــي المرحلة الابتدائية، وتعمـــل الدولة على مد الإلزام إلى مراحل أخرى وتشرف على التعليـــم كلـــه وتكفل استقلال الجامعات ومراكز البحث العلمي، وذلك كله بما يحقـــق الربط بينه وبين حاجات المجتمع والإنتاج.

مـــادة ١٩ : التربية الدينية مادة أساسية فـــي مناهج التعليم العام.

مـــادة ٢٠ : التعليم فـــي مؤسسات الدولة التعليمية مجاني فـــي مراحله المختلفة.

مـــادة ٢١ : محو الأمية واجب وطني تجند له كل طاقات الشعب من أجل تحقيقه[٢].

٢ـ البيـانات السياسـية :

أ) خطاب القيادة السياسية :

ورد بخطاب القيادة السياسية فـــي المناسبات المختلفة خلال الثمانينيات

---

(١) محمد سعيد عزت: مرجع سابق، ص ص ٤٩-٥١.

(٢) ج.م.ع. : دستور جمهورية مصر العربية، والقوانين الأساسية المكملة له، الطبعة الرابعة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٩٩٤، ص ٤.

obeikandl.com

فيما يخص التعليم ما يلـــي :

" توفير حق التعليم ونشره فـــي الواقع التطبيقي ينطوي على أبعاد إنســـانية ودلالات اجتماعية على جانب كبير من الأهمية ".

" أن المدرسة تعلب دوراً رئيسياً فـــي تكوين المواطن منذ صباه وتكويـــن مفاهيمه عن الكون وبلورة قيمه ومبادئه وتوجيه سلوكه فـــي المســـتقبل ليصبـــح عنصرا نافعا فـــي بلده وأمته، يصبح الاهتمام بالتعليم كطريق للإصـــلاح عمليـــة أساسية ".

" إذا ما نجحنا فـــي بث روح الديمقراطية من خـــلال التعليـــم وبرامجـــه ومناهجه فسوف يتأكد لنا النجاح فـــي كل مرفق من مرافق حياتنا ".

" إن المجانية من أهم الحقوق التـــي حرصـــت الدولـــة علـــى توفيرهـــا للمواطنين ، وإن للتعـــليم دوراً أساسياً فـــي التنميـــة الاقتصاديـــة والاجتماعيـــة والممارسة السياسية، وبناء الإنسان ، وبناء وتعزيز جســـور الاتصـــال الثقـــافي والعلمي مع دول العالم"(١).

وبصفة عامة يمكن إجمال القضايا التي تناولها خطـــاب القيـــادة السياســـية خلال الثمانينيات فيما يلـــي :

- أهمية التعليم فـــي بناء وتكوين الشخصية الإنسانية.
- ضرورة نشر الوعي العلمي والمعرفة العلمية بين جماهير الشعب.
- التأكيد على دور التعليم فـــي تأصيل القيم الديمقراطية.
- التعليم حاجة إنسانية أساسية.
- التأكيد على الحفاظ على مبدأ مجانية التعليم.
- يتوقف تحقيق التنمية الشاملة على التعليم.

وقد حدد خطاب القيادة السياسية أهم مشكلات التعليم فـــي :

- نقص الأبنية والتجهيزات.
- تخلف المناهج وطرق التدريس.
- إهمال نظم إعداد ورعاية المعلم.
- القصور فـــي الاهتمام بالتعليم الفني.
- ظاهرة التسرب من المدارس(٢).

---

(١) كمال المنوفي: " التعليم فـــي الخطاب السياسي " ، مرجع سابق، ص ص ١٨٩-١٩٥.
(٢) المرجع السابق، ص ص ١٩٧-٢٠٠.

وقد أجملت القيادة السياسية رؤيتها لقضايا وأهمية التعليم فيما طرح في افتتاح المؤتمر القومي لتطوير التعليم في يوليو عام ١٩٨٧، فقد ورد :

" إننا نتطلع إلى الأمام بنظرة مستقبلية تقوم على فلسفة واضحة، وعمق في البحث والتأمل، ودراسة مستفيضة لكل ما يجري حولنا في آفاق العالم الرحبة، ونحن جميعًا نعلم أن ما يجري من تطور في شئون العلم والتعليم وخاصة في الدول المتقدمة، يمثل طفرة هائلة تستحق منا كل دراسة ومتابعة ".

" إن إصلاح كل شيء في المجتمع يبدأ بالتعليم، ومن هنا كانت الأولوية المتقدمة التي احتلها، سواء في اهتمامات الدول بمؤسساتها وأجهزتها المختلفة أو على الصعيد الشعبي ".

" وقد أصبحنا اليوم، في التوقيت المناسب الصحيح لمواجهة مشكلة التعليم بالحلول الجذرية الواجبة " (١).

وفي هذا الإطار أكد الخطاب على أن :

" سياستنا التعليمية يجب أن تتجه إلى بناء الشخصية المصرية دون تعصب يدعونا إلى الانعزال عن العالم ورفضنا التعرف على تطور الفكر فيه، لأن الفكر هو أرقى صور النشاط الإنساني، وبهذا المعنى فلابد أن يكون جزءا من تراث جميع الشعوب، إن إقامة المجتمع المنتج، وتحقيق التنمية الشاملة هما من الأمور الجوهرية المرتبطة بأهداف التعليم التي تواجه المستقبل " (٢).

كذلك تضمن خطاب القيادة السياسية في المؤتمر القومي لتطوير التعليم:

- المتطلبات المطروحة أمام مجال التعليم.
- عرض لظروف المجتمع وإمكانياته في إطار تفاعله مع المجتمع الدولي والتطورات العلمية السريعة.
- ضرورة وضع الحلول للمشكلات التي ما زال يعاني منها التعليم وحدد هذه الحلول في :

- توافر القوى الروحية : تلك التي تتمثل في إيمان المجتمع بالدور التام للتعليم وإيمان المعلم برسالته.

---

(١) وزارة التربية والتعليم: وثيقة المؤتمر القومي لتطوير التعليم في مصر في الفترة من ١٤-١٦ يوليو ١٩٨٧، القاهرة ١٩٧٢، ص ص ٣-٥ .

(٢) المرجع السابق، ص ص ٧-١٠.

- التمويل المادي الكبير: الذي تساهم فيه الجهود الأهلية إلى جانب الدولة وذلك للعمل على مواكبة التغييرات والتطورات العالمية المتلاحقة.

- التأكيد على الدور الأساسي للتعليم في التنمية الشاملة وضرورة وضوح الفلسفة التربوية، ومشاركة مؤسسات المجتمع في العملية التربوية.
- ضرورة تطوير المناهج، وتدعيم دور الأنشطة المدرسية، والاهتمام بإعداد المعلم.وتوفير الرعاية التربوية للطلاب وحل مشكلات الأبنية التعليمية والامتحانات ، وغيرها.
- كفالة الدولة لحق التعليم والتزامها الدستوري بمجانيته.

وعلى ذلك يكون خطاب القيادة السياسية قد عكس الرغبة في الإصلاح الكيفي لنظام التعليم .

ب) بيانات رؤساء الحكومة و الوزراء :

تشير الكتابات التي تناولت تحليل الخطاب السياسي أن ما ورد في خطب وبيانات رؤساء الحكومة والوزراء بشأن التعليم خلال الثمانينيات لا يعدو أن يكون تكرارا لما ورد بخطب القيادة السياسية ولا يخرج عنها(١).

ج) خطاب الأحزاب السياسية :

الأحزاب السياسية لم تشر للتعليم في خطبها إلا أثناء الانتخابات، وذلك لكسب التأييد الجماهيري، وأبرز الأحزاب التي تحدثت عن التعليم الحزب الوطني الديمقراطي، وحزب الوفد وقد اتفقا حول تطوير التعليم.

أما بقية الأحزاب فقد أكدت على مبدأ المجانية، وتكافؤ الفرص مع التركيز على عدالة توزيع الخدمات التعليمية بين الريف والمدن(٢).

---

(١) كمال المنوفي : " التعليم في الخطاب السياسي " ، مرجع سابق، ص ص ٢٠٩-٢١١.

(٢) أماني قنديل: سياسات التعليم في وادي النيل ، مرجع سابق، ص ص ٣١-٣٤.

obeikandl.com

٣- السياسات التي أعلنتها الوزارة :

خلال فترة الثمانينيات تم إعلان ثلاث سياسات تعليمية، هي :

أ) السياسة الأولى :

تم إعلان هذه السياسة مع طرح الدكتور مصطفى كمال حلمي(*)، لتقرير تطوير وتحديث التعليم في مصر،سياسته وخططه وبرامج تحقيقه في يوليو عام ١٩٨٠.

وقد تحددت المبادئ الأساسية لهذه السياسة في :

- **التعليم من أجل ترسيخ الديمقراطية:**

وهذا المبدأ يتضمن إلى جانب تحقيق الفرص وإيصال الخدمات لكل الأفراد وتكوين الشخصية المتكاملة.

- **التعليم من أجل التنمية الشاملة والعمل المنتج:**

يتضمن هذا المبدأ ضرورة تلبية الحاجات الأساسية للأفراد والبيئات الجديدة، وزيادة الإنتاج وتطبيق التكنولوجيا.

- **التعليم في إطار الذاتية الثقافية العربية :**

في إطار مواكبة التقدم العلمي يجب الحفاظ على الذاتية الثقافية كأحد المعالم المميزة لأسلوب التنمية الشاملة.

- **التعليم في إطار التربية المستمرة :**

وذلك ضرورة تتطلبها التطورات العالمية المتلاحقة والتغيرات المحلية والدولية على المستويات الاجتماعية والسياسية.

(*) الدكتور مصطفى كمال حلمي: تولى وزارة التربية والتعليم خلال الفترة من عام ١٩٧٤ حتى عام ١٩٨٤، وتخلل تلك الفترة توليه لوزارة التعليم العالي ووزارة البحث العلمي أثناء عمله كوزير للتربية والتعليم، وأهم إسهاماته في مجال التعليم قبل الجامعي:

- طرحه لورقة عمل حول تطوير وتحديث التعليم في مصر.
- إعلان السياسة في تقرير تطوير وتحديث التعليم في مصر الذي يمثل أول سياسة متكاملة ومعلنة منذ الأربعينيات.
- إعداد وصدور قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ الذي شمل كل أنواع ومراحل التعليم قبل الجامعي، والذي ينظم التعليم حتى الآن.
- تجربة التعليم البولوتكنيكي الذي يقوم على ربط الدراسة بالتطور التكنولوجي والعمل والإنتاج؛
- تجريب التعليم الأساسي ثم تعميمه بعد ذلك.
- تجربة المدرسة الشاملة بالتعاون مع البنك الدولي.

obeikandl.com

وأوضح التقرير أنه لتحقيق هذه المبادئ تم وضع إستراتيجية شاملة تهدف إلى تجويد التعليم وتحديثه معا [١]، وفي إطار هذه الاستراتيجية تم وضع خطة تنفيذية شاملة لتطوير التعليم تضمنت عدة برامج رئيسية تعمل على تحقيق عملية التطوير.

وقد أعلنت الوزارة أنها وضعت خطة لتنفيذ هذه البرامج بما يعمل على تحقيق أهداف كل منها، وبحيث يبدأ التنفيذ اعتبارا من العام الدراسي ١٩٨٠/١٩٨١[٢].

ب) السياسة الثانية :

تم إعلان هذه السياسة في يوليو عام ١٩٨٥ - مع تولي د. عبد السلام عبد الغفار وزارة التربية والتعليم- في تقرير بعنوان السياسة التعليمية في مصر، **وقد تحدد الإطار النظري لها في عدد من الأهداف العامة، على النحو التالي :**

- **الارتفاع التدريجي بقدرة النظام التعليمي على الاستيعاب الكامل:**

من خلال نظم تعليمية مناسبة بما يحقق ويؤكد مبدأ تكافؤ الفرص وضمانا لحق الأفراد في التعليم وإشباعا للحاجة إلى التربية وهي حاجة إنسانية أساسية.

- **الوصول إلى نوع من التوازن بين نوعيات التعليم في المرحلة الثانوية:**

بما يعمل على توفير العناصر التي تتمتع بمستوى مناسب من الكفاءة يمكنها من توفير احتياجات المجتمع في المجالات المختلفة، وفي مراحل التعليم العالي بعد ذلك.

- **الارتفاع بمستوى الخدمة التربوية المقدمة إلى التلاميذ:**

في جميع مقومات المنظومة التربوية تحقيقا للتربية أو النمو المتكامل في إطار اجتماعي مقبول للجميع.

- **تدعيم وتنمية الأجهزة المحلية المسئولة عن تنفيذ العملية التعليمية:**

في المحافظات تدعيما لنظام الدولة اللامركزي.

- **تدعيم الجهود الذاتية في المحافظات المختلفة :**

بما يمكن جميع الأفراد من الإسهام مع الدولة في القيام بواجب تربية الأبناء ،

---

(١) أماني قنديل : سياسات التعليم في وادي النيل ، مرجع سابق، ص ٢٧.
(٢) المرجع السابق، ص ص ٣٣-٣٦.

وقد عرض التقرير لبرامج تنفيذ هذه الأهداف [١]

جـ) السياسة الثالثة :

تم إعلانها عام ١٩٨٧ أثناء انعقاد المؤتمر القومي لتطوير التعليم، في الفترة من ١٤-١٦ يوليو ، وصدرت في عام ١٩٨٩ في كتاب بعنوان "تطوير التعليم في مصر.. سياسته واستراتيجيته وخطة تنفيذه.. التعليم قبل الجامعي"

وقد تحددت هذه السياسة في عدد من الأهداف العامة الطويلة الأجل، هي :

- **التأكيد على بناء الشخصية المصرية القادرة على مواجهة تحديات المستقبل :**

وذلك بإعداد الشخصية المتكاملة من مختلف الجوانب والقادرة على التوافق في المجتمع المحيط .

- **إقامة المجتمع المنتج :**

بأن تكون مخرجات التعليم كوادر قادرة على العمل المنتج الخلاق في مختلف الميادين.

- **تحقيق التنمية الشاملة :**

حيث إن التعليم يزود المجتمع بالخبرات والمهارات الفنية والمهنية والإدارية اللازمة لدفع عجلة التنمية الشاملة وتنشيطها.

- **إعداد جيل من العلماء :**

فالتنمية الشاملة لا تتحقق إلا من خلال قاعدة التقدم العلمي والتكنولوجي،والتقدم العلمي لا يقتصر على العلوم الطبيعية فقط بل على كل أنواع العلوم ومن ثم فنحن في حاجة إلى إعداد علماء في كافة المجالات.

في ضوء هذه الأهداف العامة حددت الاستراتيجية ثلاث مجموعات من الأهداف الإجرائية التي يتم في ضوئها التنفيذ، يخص التعليم قبل الجامعي مجموعتان هما :

- أهداف عامة لجميع المراحل : تؤكد على ديمقراطية التعليم لتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص، والتوسع في التعليم الفني والارتفاع بمستواه، الاهتمام بإعداد المعلم والاهتمام بالتمويل والإدارة .

---

(١) وزارة التربية والتعليم : السياسة التعليمية في مصر، القاهرة، المكتب الفني للوزير، يوليو ١٩٨٥.

- أهداف خاصة بالتعليم العام والفني : وتتحدد في الاهتمام بالمستوى الكيفي لكلا النوعين من التعليم.

وقد حددت الاستراتيجية خطة تطوير التعليم قبل الجامعي في عدد من المحاور التي يتم فى ضوئها التنفيذ [١].

مما سبق يتبين : أن أهداف السياسات أكدت جميعها على عدة موضوعات أساسية تمثلت في:

❖ **تكوين الشخصية تكوينا شاملا :**

ففي السياسة الأولى تضمن مبدأ التعليم من أجل ترسيخ الديمقراطية تكوين الشخصية المتكاملة، أما في السياسة الثانية فكان هذا الهدف متضمنا في هدف الارتفاع بمستوى الخدمة التربوية المقدم للتلاميذ ، بينما في السياسة الثالثة تبلور هذا الهدف بوضوح كهدف مستقل ورئيسي واحتل المرتبة الأولى بين مبادئ السياسة.

إذن فالمضمون واحد ولكن اختلفت الصياغة للهدف من سياسة إلى أخرى، لعل ذلك لأنه لم يتم تنفيذ السياسات في الواقع، ومن ثم لم تتحقق الأهداف، وظلت المطالب قائمة، وبالتالي أعيدت صياغتها أكثر من مرة، وتشير الأدبيات في ذلك إلى أن المشكلة ليست في السياسة نفسها، وإنما المشكلة الحقيقية تكمن في عملية التنفيذ[٢].

❖ **تحقيق التنمية الشاملة :**

إن هذا الهدف يتكرر في السياسات التعليمية منذ قيام الثورة وحتى الآن وبشكل واضح،وقد ورد في السياسات منذ بداية الثمانينيات على النحو التالي: في السياسة الأولى وردت التنمية الشاملة مرتبطة بالمجتمع المنتج، فهو – أي المجتمع المنتج - دعامة تحقيقها وبدونه لا تتحقق .

بينما في السياسة الثانية لم يرد هذا الهدف وإن كان هناك تركيز على الاهتمام بالتعليم الفني والتوسع فيه، بحيث يستوعب ما يزيد عن ضعف النسبة التي تلتحق بالثانوي العام.

---

(١) أحمد فتحي سرور: تطوير التعليم في مصر. سياسته واستراتيجيته وخطة تنفيذه. التعليم قبل الجامعي، القاهرة، وزارة التربية والتعليم ١٩٨٩.

(٢) حسين بشير: «مناقشات الجلسة الثالثة» في منهجية تقويم السياسات الاجتماعية في مصر، مرجع سابق، ص ١٧٠.

وقد ورد هذا الهدف في السياسة الثالثة مجزءاً إلى هدفين (الهدفين الثاني والثالث) وهما:

- إقامة المجتمع المنتج.
- تحقيق التنمية الشاملة.

❖ **التعليم المستمر :**

اتفقت السياستان الأولى والثالثة حول هذا المبدأ، نتيجة لظروف ومتغيرات العصر، فصاغته السياسة الأولى ، في : التعليم في إطار التربية المستمرة ، وصاغته السياسة الثالثة في : إعداد جيل من العلماء، وذلك لملاحقة وتقديم كل جديد في مجال العلم .

والخلاصة أن السياسات التعليمية خلال هذه الفترة وضعت لمعالجة قضايا موحدة، ولكن الاختلاف كان في صياغة السياسات لهذه القضايا، فقد تمثل قضية معينة هدفًا عامًا ورئيسيًا في سياسة معينة، ثم تعتبره السياسة الأخرى برنامجاً ضمن برامج التنفيذ، وهكذا اختلفت النظرة لترتيب الأهداف فقط.

٤- الخطط :

أ) الخطة الخمسية الأولى : (١٩٨٢/١٩٨٣ ــ ١٩٨٦/١٩٨٧) :

وتضمنت ما يلي :

- التوسع الكمي في التعليم والارتفاع بمستواه وتحسين مضمونه، وذلك من خلال عدد من الأسس منها :
  - تحقيق التوازن بين التطور الكمي والتطور النوعي في التعليم.
  - إعداد الفرد لتقبل التغير من أجل التطور وإتاحة الفرص التعليمية المتعددة والمتنوعة[١].
  - الربط بين العمل المنتج والبيئة ربطًا ديناميًا من أجل الإسهام في حل مشكلات البيئة.
  - تنمية الاعتزاز بالشخصية المصرية وتأكيد الانتماء للوطن.
  - تحقيق التوازن بين حقوق الفرد وواجباته[٢].

وقد استهدفت هذه الخطة ما يلي :

- تحقيق الاستيعاب الكامل للأطفال في سن الإلزام خلال سنوات الخطة حيث

---

(١) المركز القومي للبحوث التربوية : تطور التربية والتعليم في جمهورية مصر العربية خلال الفترة من ١٩٨٤/٨٥ إلى ١٩٨٥/٨٦، القاهرة، الإدارة العامة للتوثيق والمعلومات، ١٩٨٦، ص ص١٠٠-١٠٣.

(٢) المرجع السابق، ص ١٠٥ .

- يتدرج من ٨٨,٣% إلى ٩٦% في نهاية الخطة.
- استيعاب جميع الناجحين في الحلقة الأولى بالحلقة الثانية من التعليم الأساسي بما يحقق مد فترة الإلزام إلى ٩ سنوات.
- التوسع في المرحلة الثانوية لقبول الأعداد المتزايدة من الحاصلين على شهادة إتمام التعليم الأساسي على أن يقبل بالثانوي العام ٣٣% سنويًا من عدد الملتحقين بنوعيات الثانوي الأخرى. وتهدف الخطة إلى تخفيض هذه النسبة إلى ٣١,٥ في نهايتها عام ١٩٨٦-١٩٨٧ وعلى أن يصل معدل التوسع في التعليم الفني إلى ٦٣,٥%، كما تستهدف الخطة التوسع في القبول بدور المعلمين والمعلمات بحيث تصل النسبة إلى ٥% في نهاية الخطة بدلاً من ٣.٣% في بدايتها عام ١٩٨١-١٩٨٢.
- رفع كفاءة العملية التعليمية عن طريق :

- تطوير الخطط والمناهج ونظم الامتحانات بما يساير تطور اتجاهات المجتمع وتحقيق قدرات الطلاب.
- إنشاء وتجهيز المدارس اللازمة لمواجهة النمو السريع والتوسع الكبير في المراحل التعليمية.
- رفع كفاءة الإدارة التعليمية.
- الارتقاء بمستوى إعداد وتدريب المعلم.

أضيف إلى هذه الخطة في عاميها الثالث والرابع، هدفان آخران خاصان بالتعليم الأساسي هما :

- رعاية الطفولة قبل سن الإلزام.
- إنماء التعليم الأساسي[١].

ب) الخطة الخمسية الثانية (١٩٨٧/١٩٨٨ - ١٩٩١/١٩٩٢) [٢]

وتضمنت ما يلي :

- تحقيق الاستيعاب الكامل خلال سنوات الخطة.
- رفع كفاءة المرحلة الأولى من التعليم الأساسي وتوفير المعلمين

---

(١) المركز القومي للبحوث التربية: تطور التربية والتعليم في جمهورية مصر العربية خلال الفترة من ١٩٨٢/٨١ إلى ١٩٨٤/٨٣، مرجع سابق، ص ص ١٠٠-١٠٣.

(٢) وزارة التخطيط: خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية لعام ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٣/٩٢، ج١، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٢.

المؤهلين لها، والحد من ظاهرة التسرب.

- استيعاب جميع الناجحين بالحلقة الأولى من التعليم الأساسي بالحلقة الثانية منه.
- التوسع في إنشاء المدارس التجريبية الرسمية للغات حتى تمتد خدماتها لتشمل المرحلة الثانوية.
- التوسع في التعليم الثانوي بأنواعه المختلفة لمواجهة الزيادة في أعداد الحاصلين على شهادة إتمام التعليم الأساسي.

وفي ضوء أهداف ومحاور استراتيجية تطوير التعليم، تضمنت هذه الخطة عددا من المشروعات تمثلت فيما يلي :

- زيادة فعالية ديمقراطية التعليم تحقيقا لمبدأ تكافؤ الفرص.
- التوسع في التعليم الفني والارتقاء بمستواه.
- حسن إعداد المعلم وتأهيله.
- زيادة فعالية الإدارة التعليمية.
- الارتفاع بالمستوى الكيفي للتعليم العام.
- الارتفاع بمستوى المرحلة الثانوية العامة[١].

وعلى ذلك تكون قد استهدفت كل من الخطة الخمسية الأولى ١٩٨٢/١٩٨٣ -١٩٨٦/١٩٨٧ والخطة الخمسية الثانية ١٩٨٧/١٩٨٨- ١٩٩١/١٩٩٢.

- تحقيق الاستيعاب.
- توفير المباني المدرسية.
- تطبيق نظام اليوم الكامل.
- التعاون مع الدول في مجالات التعليم الفني.
- رعاية الطفل في سن ما قبل المدرسة.
- إنماء التعليم الأساسي.
- التوسع في المرحلة الثانوية.
- ربط المناهج بالمجتمع.

٥- القوانين :

كان إعلان السياسة الأولى والاتجاه نحو تجديد وتطوير التعليم في مصر قد استدعى صدور قانون جديد يعمل في ضوء هذه السياسة بفكرها الجديد، فصدر " **القانون ١٣٩ لسنة ١٩٨١** " ، الذي شمل كل أنواع ومراحل التعليم قبل

---

(١) وزارة التربية والتعليم : سلسلة تطوير التعليم قبل الجامعي، ١٩٨٧-١٩٨٩، ج١،القاهرة، المكتب الفني للوزير، يناير ١٩٩٠، ص ص ٧٥-٨٠.

obeikandl.com

الجامعي،وألغي كل قوانين التعليم قبل الجامعي السابقة،**وطبقًا لهذا القانون الجديد:**

أ - هدف التعليم قبل الجامعي العام والفني إلى تكوين الشخصية المتكاملة للتلاميذ من النواحي المختلفة بما يمكنهم من الإسهام بفاعلية من القيام بدورهم في المجتمع أو مواصلة للتعليم الجامعي والعالي تحقيقًا لتنمية المجتمع وتقدمه.

ب- تم مد مرحلة الإلزام إلى تسع سنوات. أي إلى نهاية مرحلة التعليم الأساسي التي تشمل المرحلتين الابتدائية والإعدادية وتهدف إلى تنمية قدرات واستعدادات التلاميذ ورعاية الجوانب المختلفة السلوكية والمعرفية والأخلاقية وتزويدهم بالمهارات العملية التي تتفق وظروف البيئة.

ج- لأول مرة يتضمن قانون للتعليم العام التأكيد على التخطيط للسياسة التعليمية وتنفيذها، فنص على إنشاء المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي يرأسه الوزير، وتتحدد مهمته في التخطيط للتعليم قبل الجامعي ورسم خططه وبرامجه.

د - تم تناول كل نوع من أنواع التعليم وكل مرحلة من مراحله بالتفصيل فيما يخص تحديد الهدف منها وكذلك نظم وخطط الدراسة بها .

وذلك كالتالي:

الباب الأول : (المواد من ١ : ١٤): خاص بالأهداف والأحكام العامة للتعليم، ويتناول:

- الهدف من التعليم قبل الجامعي
- إنشاء المجلس الأعلى للتعليم، وتحديد مهامه ووظائفه.
- التزام الدولة بتوفير التعليم المجاني لجميع الأفراد.
- السلم التعليمي.
- دور المحليات.

الباب الثاني : ويختص بالتعليم الأساسي (المواد من ١٥ : ٢١) : ويتضمن

- تأكيد حق جميع الأطفال في هذا النوع من التعليم.
- كيفية وضوابط تنفيذ الإلزام ،
- الهدف منه وتنظيم الدراسة به.
- تنظيم امتحاناته.
- التأكيد على أن مدة الإلزام تسع سنوات تبدأ من سن السادسة.

obeikandl.com

الباب الثالث : ويختص بمرحلة التعليم الثانوي العام والفني(المواد من ٢٢ : ٣٧)

الباب الرابع : التعليم الفني نظام الخمس سنوات (المواد من ٣٨ : ٤٦)

الباب الخامس : دور المعلمين والمعلمات (المواد من ٤٧ : ٥٣)

وقد تضمنت الأبواب الثلاثة الأخيرة السابقة تحديد الهدف من نوع التعليم ومدة الدراسة بكل مرحلة ونظام التشعيب ومواد الدراسة وهيئات التدريس ونظام الامتحانات، وما إلى ذلك.

الباب السادس والأخير:وتضمن التعليم الخاص بمصروفات (المواد من ٥٤: ٦٩)،

وحدد ماهية المدرسة الخاصة والإشراف عليها والشروط الواجب توافرها في صاحب المدرسة، وشروط الترخيص لها، ونظام المدارس، ونظم الإعارة بها، وإجراءات وضوابط نظام العمل بها ، وتحديد دورها في المجتمع ، وما إلى ذلك(١).

من خلال العرض السابق للقانون ١٣٩ لسنة ١٩٨١ يتضح أنه تضمن كل أنواع ومراحل التعليم العام والفني ، كما شمل أيضا التعليم الخاص باعتباره نوعا من التعليم المكمل للتعليم الحكومي ، وذلك في ظل توجهات الدولة نحو تشجيع القطاع الخاص والاستفادة من الجهود الأهلية .

وقد تم تعديل بعض مواد هذا القانون في عام ١٩٨٨، فصدر القانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٨٨، وطبقا لهذا التعديل تقرر ما يلي :

١- تخفيض مدة الدراسة بالتعليم الأساسي سنة دراسية فأصبحت ٨ سنوات بعد أن كانت ٩ سنوات، حيث تقرر تخفيض مدة الحلقة الأولى من التعليم الأساسي من ٦ سنوات إلى ٥ سنوات،وظلت الحلقة الثانية كما هي.

٢- قبول عدد من التلاميذ الذين أنهوا الحلقة الأولى من التعليم الأساسي بالإعدادي المهني أو مراكز التدريب المهني، وذلك تبعا للميول المهنية التي أبدوها خلال الحلقة الأولى.

٣- جعل الدراسة عامة في الصفين الأول والثاني الثانوي العام ثم يبدأ التشعيب من الصف الثالث، والدراسة فيه تخصصية اختيارية(٢).

---

(١) محكمة النقض : النشرة التشريعية : ع٨، أغسطس ١٩٨١، القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٩٨٤، ص ص ٤١٠٥ – ٤١٢٣.

(٢) رياسة الجمهورية : الجريدة الرسمية، ع ٢٧، يوليو ١٩٨٨، ص ص ١٥١٦-١٥١٩.

وتجب الإشارة إلى أن :

- تخفيض سنة دراسية من المرحلة الأولى من التعليم الأساسي قد تم بناء على اقتراح بعثه البنك الدولي في عام ١٩٧٥ عندما لاحظت وجود الصعوبات الاقتصادية وما ترتب عليها من استحالة تحقيق الاستيعاب الكامل للأطفال الملزمين بالتعليم الابتدائي وازدياد كثافة الفصول والعجز في المدرسين وقد عملت السياسة الثالثة في ظل الأزمة الاقتصادية في الثمانينات على تنفيذ هذا الاقتراح ، فقامت بتعديل المادة ١٨ من القانون ١٣٩ لسنة ١٩٨١ على النحو السابق .

- تم تأجيل التشعيب للصف الثالث الثانوي حتى يكون الطلاب قد وصلوا إلى مستوى أعلى من النضج يمكنهم معه اختيار التخصص الذي سيتحدد مستقبلهم الدراسي وفقا له .

إلا أنه تم التراجع عن ذلك وبدأ التشعيب من السنة الثانية، ثم تعقد النظام بعد ذلك وترتب على ذلك ضرورة وجود مرشد تعليمي في كل مدرسة ثانوية لمعاونة الطلاب على اختيار الشعب المناسبة ، وذلك نتيجة لعدم استقرار نظام التعليم الثانوى العام . (١)

وعلى ذلك تكون فترة الثمانينيات قد اتسمت بعدم الاستقرار بالنسبة للتعليم الأساسي بصفة عامة، رغم حداثة تجربته والتعليم الثانوي بصفة خاصة، مما نتج عنه تذبذب النظام التعليمي وذلك نتيجة لعدم استقرار السياسة التعليمية.

ثالثاً : كيفية صنع السياسات التعليمية :

سبق الإشارة إلى أنه منذ نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات شهد صنع السياسات التعليمية في مصر تطورا ملحوظا ، وكان ذلك من خلال طرح ورقة تطوير وتحديث التعليم في مصر التي طرحها د. مصطفى كمال حلمي ــ وزير التعليم آنذاك- في أواخر السبعينيات،وقد تم إعلانها في منتصف عام ١٩٨٠.

وعلى ذلك فقد مثلت هذه السياسة مرحلة فاصلة في صنع السياسات التعليمية في مصر، حيث كان وضع السياسة التعليمية يتم داخل مكاتب الوزارة أو تضع الإطار العام لها وزارة التخطيط مثلما حدث في الفترة السابقة.

---

(١) أماني قنديل : سياسات التعليم في وادي النيل، مرجع سابق، ص ص ١٠٣ - ١٠٤.

أما صنع السياسات التعليمية خلال الثمانينيات فكان يتم على النحو التالي:

١- السياسة الأولى :

تجدر الإشارة إلى أن هذه السياسة قد تم فيها اتباع الخطوات والمراحل العلمية المتعارف عليها في مجال السياسات العامة.

وقد تمثلت هذه الخطوات فيما يلي:

أ) الخطوة الأولى : (تحديد السياسة) :

وتم فيها إعداد السياسة،وقد تمثلت في عقد جلسات العمل بين اللجان التي شكلتها الوزارة وبين عدد من أساتذة الجامعات،وكان ذلك لأول مرة تمثل فيه الجامعات عنصرا رئيسيا مشاركا في إعداد السياسة.

ب) الخطوة الثانية (طرح بدائل السياسة) :

وتمثلت هذه الخطوة في طرح بدائل وأولويات السياسة التي حددتها لجان العمل المشتركة في صورة ورقة عمل تم طرحها على لجنة التعليم بمجلس الشعب، والمجلس القومي للتعليم والأحزاب، وأجهزة الوزارة والمديريات التعليمية بالمحافظات،وجميع الوزارات الأخرى، واللجنة الوزارية للخدمات، والصحافة ووسائل الإعلام.

جـ) الخطوة الثالثة : (صياغة السياسة) :

وفيها تم تشكيل لجنة مشتركة من المتخصصين بوزارة التربية والتعليم، ومن المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية، وكليات التربية، ممثلين عن المجلس القومي للتعليم،ونقابة المعلمين، وبعض رجال الدين والاجتماع والقانون،وعدد من الأعضاء من وزارات التخطيط والسكان والاقتصاد، ومجلس الشعب والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

د) الخطوة الرابعة (إقرار السياسة) :

وقد تم إقرار السياسة بعد مناقشة ورقة العمل التي سبق طرحها وباشتراك كل الهيئات السابقة وبعد دراسة آراء الهيئات المشاركة والرأي العام تم اقتراح الآراء التي وردت بتقرير تطوير وتحديث التعليم في مصر. وتم إقرارها تمهيدا للتنفيذ [١].

---

(١) مجلس الشورى : دور الانعقاد العادي الثاني عشر، تقرير لجنة الخدمات عن موضوع نحو سياسة تعليمية مستقرة، مرجع سابق ، ص ص ٧-٩.

هـ) الخطوة الخامسة (تنفيذ السياسة) :

وتمثلت في :

- وضع خطة للتنفيذ تبدأ من العام الدراسي ١٩٨٠-١٩٨١ (١).
- وضع القانون ١٣٩ لسنة ١٩٨١ بشأن التعليم قبل الجامعي (٢).

٢- السياسة الثانية :

لم يرد بالوثائق الصادرة عن الوزارة ما يشير إلى كيفية أو آليات صنع هذه السياسة، ولكن معلوم أنه أعدها الوزير الدكتور عبد السلام عبد الغفار، عند توليه وزارة التربية والتعليم في عام ١٩٨٥ وصدرت فى تقرير بعنوان السياسة التعليمية في مصر (٣).

٣- السياسة الثالثة :

وتم البدء في صنعها مع تولي د. أحمد فتحي سرور وزارة التربية والتعليم في عام ١٩٨٧، ومع مطالبة القيادة السياسية بمراجعة وتطوير نظام التعليم، ودراسة وعلاج مشكلاته ووضع استراتيجية شاملة للإعداد للمستقبل، وقد تحددت خطوات صنع هذه السياسة فيما يلي:

أ) الخطوة الأولى (تحديد السياسة) :

أعلنت الوزارة عن عقد ندوة بعنوان «مشكلات مصر ودور التعليم في حلها». وقد كان الهدف من عقد هذه الندوة العمل على تطوير التعليم من خلال المشاركة الاجتماعية، فمشروعات السياسة تنعقد عليها آمال وطموحات الجماهير.

ب) الخطوة الثانية (طرح بدائل السياسة) :

وكانت هذه الخطوة أكثر تطورا فقد تم خلالها طرح السياسة والاستراتيجية والخطة التعليمية على كافة المستويات ابتداء من المستوى القومي وحتى مجال التطبيق العملي للسياسة وهو المدارس ، ومن ثم كان إشراك المعلمين في جميع محافظات مصر، من خلال استطلاع آرائهم في مشكلات التعليم وحلولها (٤).

---

(١) أمانى قنديل : سياسات التعليم فى وادى النيل ، مرجع سابق ، ص ص ٣٣-٣٦

(٢) محكمة النقض : النشرة التشريعية لسنة ١٩٨١ ، مرجع سابق ، ص ص ٤١٠٥ -٤١٢٣

(٣) وزارة التربية والتعليم : السياسة التعليمية فى مصر ، مرجع سابق .

(٤) مجلس الشورى : دور الانعقاد الثانى عشر ، تقرير لجنة الخدمات عن موضوع نحو سياسة تعليمية مستقرة ، مرجع سابق ص ص ١٦ - ١٧

obeikandl.com

ج) الخطوة الثالثة (صياغة السياسة) :

ثم عرض نتائج ما سبق على المؤتمر القومي لتطوير التعليم لاستطلاع آراء مختلف الفئات الشعبية وقطاعات العمل الوطني في الإستراتيجية المطروحة، مع الأخذ في الاعتبار بتقارير المجلس القومي للتعليم. ثم وضع خطة شاملة لتطوير التعليم.

د) الخطوة الرابعة (إقرار السياسة) :

تم عرض خطة تطوير التعليم في ضوء الإستراتيجية المطروحة،على كل من مجلس الشعب ومجلس الوزراء،فتم إقرارها.

هـ) الخطوة الخامسة (تنفيذ السياسة) :

وتمثلت فى :

- صدور القرارات واللوائح وتوزيع النشرات التي تحدد كيفية التطبيق.

و) الخطوة السادسة (التقويم والتغذية الراجعة) :

لضمان التنفيذ والتقويم،ومن ثم تقديم تغذية راجعة تم تنشيط وإنشاء عدد من الهيئات التي تتولى ذلك، وهي :

- المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي.وهو مسئول عن التعليم قبل الجامعي.
- اللجنة الدائمة لسياسة تطوير المناهج، التي أقرت سياسة تطوير المناهج.
- المجلس الأعلى للامتحانات والتقويم التربوي ، ويختص بتقويم المناهج وطرق التدريس ووسائل التدريب ومعايير الامتحانات العامة ، وله فروع في كل المحافظات.
- المجلس التنفيذي للمشروع القومي لإدخال الكمبيوتر في التعليم ، الذي أقر إدخال الكمبيوتر في التعليم الثانوي لتحقيق الأهداف التربوية التي تتمثل في تنمية قدرة الطالب على التفكير والتكيف مع متطلبات العصر.
- تطوير المركز القومي للبحوث التربوية، والذي أصبح يضم ثلاث شعب رئيسية تختص بـ :
  - بحوث السياسات.
  - تطوير المناهج.
  - التخطيط التربوي.

وكلها تقوم مجتمعة على تقديم الخدمة البحثية لمختلف مراحل السياسة التعليمية

بدءا من الدراسات الاستطلاعية لوضعها ومرورا بعمليات التخطيط ووضع الخطط، والمناهج وحتى التقويم والتغذية الراجعة [١].

مما سبق يتبين أن صنع السياسة التعليمية قد شهد تطورا ملحوظا منذ بداية الثمانينيات من حيث خطوات الصنع وتعدد الهيئات المشاركة والمعاونة في صنع السياسة التعليمية وما إلى ذلك .

وأيضا شهدت عملية صنع هذه السياسة نشاطا ملحوظا لم تشهده السياسات التعليمية في مصر من قبل، حيث إنه لأول مرة تشهد عملية صنع السياسة التعليمية اشتراك القيادة السياسية.

رابعاً : آليات صنع السياسات التعليمية :

السياسة الأولى :

وتمثلت آليات صنعها في :

أ) آلية تشكيل لجان :

شكلت الوزارة عدة لجان من أساتذة الجامعات، ومسئولي الوزارة لوضع ورقة عمل حول تحديث وتطوير التعليم، مثلت فاتحة حوار.

ب) آلية طرح ورقة عمل حول تطوير التعليم :

وتمثلت في طرح الوزارة لورقة عمل حول تطوير وتحديث التعليم في مصر على الهيئات السياسية والشعبية والنقابية لمناقشتها وإبداء الرأي فيها.

ج) آلية إعداد وثيقة تطوير وتحديث التعليم في مصر سياسته وخططه وبرامج تنفيذه:

وقد تم إعداد تقرير تطور التعليم في مصر سياسته وخططه وبرامج تحقيقه الذي يضم مقومات السياسة التعليمية في مصر وإستراتيجية التنفيذ وخطط وبرامج التطوير [٢].

د) آلية إعداد وصدور قانون للتعليم :

في ضوء هذه السياسة تم إعداد قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ الذي شمل كل عناصر ومراحل وأنواع التعليم قبل الجامعي في مصر.

---

(١) أحمد فتحي سرور : تطوير التعليم في مصر. سياسته واستراتيجيته وخطة تنفيذه. التعليم قبل الجامعي. مرجع سابق، ص ص ٥٢-٥٦.

(٢) مجلس الشورى : دور الانعقاد العادي الثاني عشر، تقرير لجنة الخدمات عن موضوع نحو سياسة تعليمية مستقرة، ١٩٩٢، ص ١٥.

obeikandi.com

٢- السياسة الثـــانية :

تمثلت آليات صنع هذه السياسة في آلية وحيدة،وهي : آلية إعداد الوزيـــر لتقريـــر السياسة التعليمية في مصر [١].

٣- السياسة الثـــالثة :

مع بداية العمل في وضع هذه السياسة انتدبت الوزارة الدكتور عبد الفتاح جـلال [*] نظرًا لخبراته الواسعة والمتعددة في المجال التربوي [٢] ، في كـــلا المســـتويين المحلـــي والدولي وقد سبق وأعد تقرير تطوير وتحديث التعليم في مصر سياسته وخططه وبرامـــج تحقيقه، الذي يمثل أول تقرير لسياسة متكاملة تم إعلانها في بداية الثمانينيات.

وقد تمثلت آليات صنع هذه السياسة فيما يلي :

أ) آليـــة عقـــد الندوات :

وتمثلت في ، دعوة الوزارة لعقد ندوة عن تطوير التعليم بعنوان "مشكلات مصـــــر ودور التعليم في حلها" شارك فيها ٢٢ خبيرًا وأستاذًا واستمرت الندوة لمدة ٧ ساعات، وفي

---

(١) وزارة التربية والتعليم : السياسة التعليمية فى مصر ، مرجع سابق .

(*) تذكر الموسوعة القومية للشخصيات المصرية البارزة الصادرة عن الهيئة العامة للاستعلامات، أنه: للأســـتاذ الدكتور عبد الفتاح جلال نشاط واضح في مجالات علمية وتربوية متعددة وخبرات علمية واسعة، فقد عمل:

- أستاذًا لأصول التربية بجامعة عين شمس؛
- خبير التخطيط والتقويم باليونسكو؛
- مدير المركز الدولي للتعليم الوظيفي للكبار التابع لليونسكو بسرس الليان؛
- عميداً لكلية التربية بجامعة الفيوم؛
- أستاذ ورئيس قسم أصول التربية بجامعة الفيوم؛
- عميدًا لمعهد الدراسات والبحوث التربوية بجامعة القاهرة؛
- أستاذ ورئيس قسم أصول التربية بجامعة القاهرة.

هذا بالإضافة إلى عضويته بهيئات ولجان متعددة منها:

- الهيئة الفنية للمجلس الأعلى للجامعات؛
- الهيئة الاستشارية لتطوير التعليم قبل الجامعي؛
- شعبة التربية وعلم النفس بمجلس العلوم الاجتماعية والسكان بأكاديمية البحث العلمي؛
- لجنة علم النفس والتربية بالمجلس الأعلى للثقافة؛
- عضو اللجنة العليا لوضع قانون التعليم؛
- عضو المجلس الأعلى لتعليم الكبار ومحو الأمية؛
- اشترك في وضع خطط محو الأمية وتعليم الكبار والجهود المبذولة في هذا المجال في مصر والدول العربية.

(٢) وزارة التربية والتعليم : قرار وزارى رقم ١٧٦ بتاريخ ١٩٨٧/٩/٢١

ختامها تم إعداد دليل عمل بهدف تفجير القضايا وإثارة الموضوعات [١]

ب) آلية طرح السياسة والخطة والإستراتيجية :

تم ولأول مرة طرح السياسة والاستراتيجية والخطة المنفذتان لهذه السياسة على كافة المستويات ابتداء من المستوى القومي، وحتى آخر مستويات تنفيذ السياسة في الواقع الفعلي للمجتمع وهي المدارس.

ج) آلية اشتراك هيئات متعددة في إعداد وإقرار السياسة:

وتتمثل في تشكيل اللجان المختلفة، ومنها :

- المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعي:

وهو جهة الاختصاص الشرعية التي حددها القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١، وقد قام المجلس في هذه السياسة بإقرار خطة تطوير التعليم التي سبق وأقرها المؤتمر القومي لتطوير التعليم في عام ١٩٨٧؛ كما أقر سياسة تطوير المناهج التعليمية واليوم الكامل وتحديد مدة الدراسة بـ ٣٢ أسبوعًا، وتطوير نظام الامتحانات.

- اللجنة الدائمة لسياسة تطوير المناهج :

والتي أقرت سياسة تطوير المناهج.

- المجلس الأعلى للامتحانات والتقويم التربوي:

الذي يختص بتقويم المناهج وطرق التدريس ووسائل التدريب ومعايير الامتحانات.

- المجلس التنفيذي للمشروع القومي لإدخال الكمبيوتر في التعليم:

الذي أقر سياسة إدخال الكمبيوتر في التعليم الثانوي.

- المركز القومي للبحوث التربوية :

الذي يقدم خدمات بحثية متكاملة لصانعي السياسات والقرارات.

د) آلية عقد مؤتمر قومي للتعليم :

عُقد المؤتمر القومي لتطوير التعليم خلال الفترة من ١٤-١٦ يوليو ١٩٨٧، فصدرت ١٣٦ توصية شملت مختلف أنواع ومراحل التعليم.

---

(١) أماني قنديل : سياسات التعليم فى وادي النيل ، مرجع سابق ، ص ١١٦

obeikandi.com

هـ) آلية إعداد وثيقة تطوير التعليم في مصر :

التي تضمنت توضيحًا لإستراتيجية تطوير التعليم في مصر التي كان قد سبق طرحها في المؤتمر القومي لتطوير التعليم عام ١٩٨٧.

وقد تضمنت الوثيقة ملخصًا للسياسة التعليمية واستراتيجية تنفيذها (١) .

يتبين مما سبق مدى التطور في صنع السياسات التعليمية في مصر خلال الثمانينيات ، وتشير الأدبيات في هذا المجال إلى إن السياسة الأخيرة التي تم إعلانها خلال هذه الفترة تعكس قمة تطور صنع السياسات التعليمية في مصر (٢)

ومن ثم فإن السياسات في حد ذاتها على المستوى النظري جيدة جدًا ولكن الخلل يكمن في التطبيق.

وتعددها يرجع في المقام الأول إلى التغييرات الوزارية ورد فعل الوزراء نحو ما تطرحه القيادة السياسية من ضرورة تطوير التعليم في إطار التطورات العالمية، ويتضح ذلك من قراءة الخطاب السياسي، هذا بالإضافة إلى الرغبة الشخصية للوزراء في طرح وإعلان سياسات تعليمية جديدة إلى درجة أنه أصبحت السياسات التعليمية تنسب إلى الوزير الذي أعلنها وليس إلى مجال التعليم.

خامساً : التطبيق العملي :

السياسة الأولى :

سبق الإشارة إلى أن مبادئ هذه السياسة تحددت فيما يلي :

١- التعليم من أجل ترسيخ الديمقراطية.

٢- التعليم من أجل التنمية الشاملة.

٣- التعليم في إطار الذاتية الثقافية العربية.

٤- التعليم في إطار التربية المستمرة.

في إطار هذه المبادئ وفي ضوء إستراتيجية تحقيق السياسة التعليمية، تحددت خطة تطوير التعليم في ثلاث مجموعات من البرامج الرئيسية، وهي :

١- مجموعة برامج تطوير بنية التعليم ومحتواه.

---

(١) مجلس الشورى : تقرير لجنة الخدمات عن موضوع نحو سياسة تعليمية مستقرة ، مرجع سابق ، ص ١٨

(٢) أماني قنديل : التعليم والسياسة والتنمية فى سياسة التعليم الجامعى ، مرجع سابق ، ص ١٤

obeikandl.com

٢- مجموعة برامج تحقيق النظم المساعدة لعملية تطوير التعليم.

٣- مجموعة برامج تطوير الإدارة التعليمية ونظم المعلومات والبحوث والتمويل.

بلغ مجموع هذه البرامج ستة عشر برنامجا. وكل مجموعة من هذه البرامج الرئيسية تضمنت برامجا فرعية مثلت أهدافا إجرائية للتنفيذ، سيتم مناقشة مدى تطبيقها في الواقع فيما يلي :

١- برامج تطوير بنية التعليم ومحتواه :

وتحددت تفصيليا في:

أ) التوسع في تربية الأطفال في سن ما قبل التعليم الأساسي.

ب) إنماء التعليم الأساسي.

ج) النهوض بالتعليم في الأماكن ذات الطبيعة الخاصة (المناطق الجديدة، والأماكن النائية والفقيرة).

د) تطوير التعليم الثانوي (العام والفني) .

هـ) دعم التعليم غير النظامي.

وتشير تقارير تطور التعليم إلى أن :

هذه المجموعة من البرامج قد وضعت في مقدمة أولويات التطوير في خطط التنفيذ تحقيقا للاستيعاب الكامل فى المراحل المختلفة [١] ، قد تم تطبيق البرامج السابقة تحقيقا لمبادئ وأهداف السياسة على نحو ما يلي:

أ) التوسع في تربية الأطفال في مرحلة ما قبل المدرسة:

تم إنشاء المدارس الرسمية التجريبية للغات بالمصروفات وتم إنشاء الحضانات بها بناء على القرار الوزاري رقم ٢ بتاريخ ١٩٧٩/١/١.

ب) إنماء التعليم الأساسي :

تم البدء في تعميم التعليم الأساسي ، منذ صدور القانون ١٣٩ لسنة ١٩٨١. وتم قبول جميع الناجحين في الشهادة الابتدائية بالصف الأول الإعدادي بالمدارس الرسمية ،

---

(١) المركز القومى للبحوث التربوية : تطور التعليم فى جمهورية مصر العربية ، خلال الفترة ١٩٨١/١٩٨٢-١٩٨٣/١٩٨٤ ، مرجع سابق ، ص ١٠٢

وقد ورد بتقارير الوزارة أنها حققت نسبة استيعاب للأطفال في سن الالتحاق بالتعليم بلغت ٨٩% في العام الدراسي ١٩٨٢/١٩٨١، وأنها ستصل إلى تحقيق الاستيعاب الكامل في عام ١٩٨٦.

ج) النهوض بالتعليم في الأماكن ذات الطبيعة الخاصة :

لم يرد بالتقارير الصادرة عن التعليم بيانات تفيد تحقيق هذا البرنامج [١] .

د) تطوير التعليم الثانوي (العام والفني) :

الثانوي العام :

نص القانون ١٣٩ لسنة ١٩٨١،على أن الدراسة بالتعليم الثانوي العام عامة في الفرقتين الأولى والثانية وتخصصية في الثالثة [٢]، وقد تم تطبيق هذا القانون عقب صدوره اقتناعًا بتفضيل التشعيب بداية من السنة الثالثة، حيث يكون الطالب قد حدد وجهة نظره تجاه اختيار تخصصه وتكون ميوله واستعداداته قد تحددت بوضوح.

ولكن في نفس الوقت استمر تخفيض نسبة قبول الطلاب الحاصلين على شهادة إتمام التعليم الأساسي بالثانوي العام من ٣٨% إلى ٣١,٥% خلال الخطة الخمسية ١٩٨٢-١٩٨٦.

الثانوي الفني:

تم رفع نسبة القبول به حتى وصلت إلى ٦٥% خلال هذه الفترة ، كذلك تم التوسع في إنشاء المدارس الفنية المتقدمة وإنشاء تخصصات جديدة والاتجاه إلى ربط المدارس الفنية بمؤسسات العمل والإنتاج، فتم التعاقد مع وزاراتي الصناعة والكهرباء والطاقة لإنشاء فصول مشتركة من أجل إعداد كوادر فنية للعمل بهذه الوزارات [٣]

وتشير الكتابات فى هذا الصدد إلى أن هذه السياسة قد استطاعت أن تصل وفقًا للخطة الموضوعة تحقيق التوازن في مخرجات التعليم الزراعي والتجاري وتوجههما إلى

---

(١) المركز القومى للبحوث التربوية : وزراء التعليم فى مصر وأبرز إنجازاتهم ، ج٣ ،مرجع سابق ، ص ص ٢١-٢٢

(٢) وزارة العدل : النشرة التشريعية لسنة ١٩٨١ ، مرجع سابق ، ص ص ٤١١٢-٤١١٣

(٣) لمركز القومى للبحوث التربوية : وزراء التعليم فى مصر وأبرز إنجازاتهم ، ج٣ ،مرجع سابق ، ص ص ٢٣-٢٤

تخصصات مطلوبة،لكنها عجزت عن توفير مخرجات التعليم الصناعي حيث بلغ النقص في تخصصاته بمقدار ٥٠% [١]

و) دعم التعليم غير النظامي:

لتطبيق هذا البرنامج صدر القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٨٢ لتعديل القانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٠ ، وبموجب هذا القانون تم اعتبار محو الأمية والتعليم الكبار مسئولية قومية سياسية ، وتنفيذاً لذلك صدر قرار رئيس الوزراء رقم ١٩٤٧ لسنة ١٩٨٢ بتشكيل المجلس الأعلى لتعليم الكبار ومحو الأمية ليتولى مهام هذا المجال ، وتشير تقارير تطور التعليم إلى أن عدد فصول محو الأمية وتعليم الكبار بلغ ١٨٠٧٠ فصلاً فى عام ١٩٨٢-١٩٨٣ [٢].

٢- برامج تحقيق النظم المساعدة لعملية تطوير التعليم :

تمثلت في :

أ- توفير الرعاية التربوية للطلاب.
ب- رعاية المتفوقين والمعاقين.
ج- تحسين أساليب ونظم التقويم والامتحانات.
د- تحسين معدلات التدفق الطلابي.
هـ- تقويم التعليم الخاص للارتفاع بمستوى كفاءة نظام التعليم [٣].

ما تم تطبيقه من هذه البرامج كان كالتالي :

أ) توفير الرعاية التربوية للطلاب:

ورد بالتقارير السنوية للتعليم في هذه الفترة أنه قد تم تنظيم اتحادات طلاب التعليم قبل الجامعي وتم تحديد فترة العام الدراسي ونسبة الغياب (قرار وزاري ٧٣ بتاريخ ١٩٨٢/١٠/٤) وتنظيم مجموعات التقوية للطلاب (قرار وزاري ١٠٩ بتاريخ ١٩٨١/١٠/١٩) [٤].

---

(١) فؤاد بسيوني متولي : مرجع سابق ، ص ٣٦

(٢) المركز القومي للبحوث التربوية: وزراء التعليم في مصر وأبرز انجازاتهم، مرجع سابق ، ص ص ٢٦-٢٧

(٣) وزارة التربية والتعليم : تطوير وتحديث التعليم في مصر، مرجع سابق، ص ٣٣.

(٤) المركز القومي للبحوث التربوية: وزراء التعليم في مصر، ج ٣، مرجع سابق، ص ص ٣٨-٣٩.

obeikandi.com

ب) رعاية المتفوقين والمعاقين :

لم ترد بيانات تفصيلية عن كيفية تحقيق هذا البرنامج ، أكثر من أنه قد تم فتح ٢١فصلا جديداً لرعاية المعاقين فى العام الدراسي ١٩٨٠/١٩٨١(١)

ج) تحسين أساليب ونظم التقويم والامتحانات :

تقرر أن يكون عقد امتحانات الصف السادس الابتدائي على مستوى الإدارات التعليمية وأن يتم تخصيص ٤٠% من مجموع الدرجات لأعمال السنة،٦٠% لامتحان آخر العام، وذلك بداية من العام الدراسي ١٩٨١-١٩٨٢ ويستمر تقويم الطلاب بهذه الطريقة طوال الـ ٨ سنوات، ثم في الصف التاسع يعقد امتحان إتمام شهادة الدراسة الإعدادية على مستوى المحافظات من دورين.

- ألغيت امتحانات نصف العام لطلبة الثانوي العام، وأصبح التقييم على أساس ٥٠% لأعمال السنة ، و٥٠% لنهاية العام.

- بالنسبة للتعليم الفني فقد تقرر تخصيص ٤٠% من الدرجة النهائية لأعمال السنة، ٦٠% لامتحان آخر العام مع عقد امتحانات للدور الثاني.
أيضًا تقرر مراجعة مناهج التعليم الفني (٢)

د) تحسين معدلات التدفق التعليم الطلابي :

لم ترد خطوات تفصيلية عن كيفية تطبيق هذا البرنامج ، ولكن كتب الإنجازات الصادرة عن الوزارة تشير إلى أنه لتحقيق ذلك سيتم :

- مد الإلزام إلى تسع سنوات بحيث يشمل المرحلتين الابتدائية والإعدادية .
- إنشاء مجلس أعلي للتعليم قبل الجامعي يتولى رسم السياسة العامة للتعليم في هذه المراحل .
- تبسيط الإجراءات والعمل على إزالة الحواجز بين نوعيات التعليم المختلفة وتحقيق التوازن والتكامل بينهم .
- انفتاح المدارس الفنية على البيئة ، وذلك في ضوء القانون ١٣٩ سنة١٩٨١ (٣)

---

(١) المرجع السابق : ص ٢٥

(٢) المرجع السابق : ص ص ٢٨ - ٢٩

(٣) المرجع السابق : ص ص ١٩ - ٢٠

obeikandl.com

هـ) تقويم التعليم الخاص:

طبقا للقانون ١٣٩ لسنة ١٩٨١. تم اعتبار التعليم الخاص مكملا للتعليم الرسمي في إطار السياسة القومية للتعليم، ثم التأكيد على المديريات التعليمية بمتابعة نشـــاط المـــدارس الخاصة وصدرت لائحة التعليم الخاص لتنظم العلاقة بين التعليم الخاص ووزارة التربيـــة والتعليم، وذلك بناء على قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٠ بتاريخ ١٩٨٢/١٠/٢ [١].

٣- برامج تطوير الإدارة التعليمية ونظم المعلومات والبحوث والتمويل

وتحددت فى :

أ) إعداد وتدريب المعلم.

ب) إصلاح وتوفير المباني والتجهيزات والوسائل التعليمية.

ج) تطوير الإدارة التعليمية .

ج) تطوير نظم الاتصال والمعلومات والبحث التربوي.

د) توفير تمويل التعليم .

وقد تم تطبيق هذه البرامج على النحو التالـــي :

أ) إعداد وتدريب المعلم :

لتحقيق هذا البرنامج تم :

- تم فتح شعب بمعاهد المعلمات لإعداد معلمات دور الصناعة ورياض الأطفال.

- قبول طلاب دور المعلمين والمعلمات بكليات التربيـــة والتربيـــة الرياضيـــة والتربيـــة الموسيقية.

- تنظيم دراسات مسائية للتأهيل التربوي والعلمي لمعلمي ونظار ووكلاء مدارس المرحلـــة الأولى غير المؤهلين تربويا والذين لا تتساوى مؤهلاتهم بدبلوم المعلمين.

- إنشاء شعب لتأهيل معلمي المرحلة الابتدائية للمستوى الجامعي بكليات التربية [٢].

ب) إصلاح وتوفير المباني والتجهيزات والوسائل التعليمية:

تشير البيانات الصادرة عن الوزارة أنه تم مضاعفة الاعتمادات المالية للمباني، وتم

---

(١) المرجع السابق، ص ص ٢٥-٢٦.

(٢) المرجع السابق، ص ص ٣٥-٣٦.

obeikandl.com

إنشاء ٣٤٤ مدرسة ابتدائية، وإنشاء ٤١٠٠ مدرسة لإلغاء الفترة الثانية من مدارس التعليم الابتدائي [١].

ج) تطوير الإدارة التعليمية :

صدر القرار الوزاري رقم ٥٤ بتاريخ ١٩٨١/٦/٢١ بإعادة تنظيم الإدارات التعليمية على مستوي المحليات .

د) تطوير نظم الاتصال والمعلومات والبحث التربوي.

لتحقيق ذلك تقرر :

- إنشاء مركز للمعلومات والتوثيق بالوزارة والمديريات التعليمية بهدف تجميع المعلومات وتنظيمها وتحديثها بما يخدم سير نظام العمل بالتعليم .
- إنشاء ثلاثة عشر مجلساً نوعيا تنبثق عن المجلس الأعلى للتعليم بحيث يختص كل مجلس بمرحلة أو نوع من أنواع التعليم ، وتتحدد اختصاصات هذه المجالس فى بحث الموضوعات التى يسندها إليها المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعى.

هـ) توفير تمويل التعليم .

من خلال :

التوجه نحو الاستفادة من الجهود الذاتية فى المحافظات طبقاً للقانون ١٣٩ لسنة ١٩٨١ الذى أعطى الصلاحية للمحافظين للإستفادة من الجهود الذاتية فى تنفيذ خطط التعليم فى محافظاتهم [٢]

مما سبق يتبين أن السياسة الأولى لم تستكمل تنفيذ البرامج التنفيذية التي تم وضعها من أجل تحقيق أهداف السياسة، وذلك لأنه قد تم إلغاؤها بسبب التغيير الوزاري وتولي وزير آخر لوزارة التربية والتعليم وتبع ذلك إعلان سياسة أخرى جديدة.

السياسة الثانية :

لم يخرج تطبيق هذه السياسة عن مجرد صدور عدد من القرارات الوزارية خلال العمل بها، حيث إنه لم يتم العمل بها إلا لمدة شهور ، ثم ألغيت وأعلنت سياسة أخرى

---

(١) المرجع السابق، ص ٤٠.

(٢) المرجع السابق ، ص ص ٣٨-٣٩

بعدها ،وخلال العمل بهذه السياسة تم تطبيقها على النحو التالي :

١ - الهدف الأول : الارتفاع التدريجي بقدرة النظام على الاستيعاب.

تحدد برنامجين لتحقيق هذا الهدف :

أ) إنشاء المدارس اللازمة لاستيعاب جميع التلاميذ.
ب) توفير هيئات التدريس اللازمة لجميع المدارس بمختلف مراحلها ونوعياتها.
وقد تم تطبيق هذين البرنامجين علي النحو التالي :

أ) إنشاء المدارس اللازمة لاستيعاب جميع التلاميذ :

حددت مدة عشر سنوات للتنفيذ(١) ولتحقيق ذلك تقرر إنشاء هيئة قومية للأبنية التعليمية تتولى السياسة العامة لتمويل وتصميم وإقامة المباني المدرسية (٢)

ب) توفير هيئات التدريس اللازمة لجميع المدارس بمختلف مراحلها ونوعياتها:

ولتنفيذ ذلك، صدر القرار الوزاري رقم ١٦٠ بتاريخ ١٩٨٤/١٠/٣٠ بالسماح بتحويل المسار للراسبين والمنقولين من الصف الثاني إلى الصف الثالث بالثانوي العام إلى مدارس المعلمين والمعلمات بنظام التعليم عن بعد، وذلك في ضوء الأعداد التي تحددها المديريات التعليمية طبقًا لاحتياجاتها(٣)ولكن هذا القرار ألغي في العام التالي مباشرة، بعد تولي وزير آخر لوزارة التربية والتعليم.

٢ -الهدف الثاني: الوصول إلى نوع من التوازن بين نوعيات التعليم المختلفة في المرحلة الثانوية :

حددت خطة التنفيذ رفع نسبة المقبولين في التعليم الثانوي الفني، إلى ٦٠%، وقبول نسبة الـ ٤٠% الباقية بالثانوي العام، وذلك وفقًا لاحتياجات الدولة في ضوء خطط التنمية الشاملة(٤)
ولذلك تم تشكيل لجنة لوضع تصور جديد للتعليم الفني من حيث مناهج وحاجات المؤسسات المختلفة وأنواع التخصصات المطلوبة، وما إلى غير ذلك.

---

(١) وزارة التربية والتعليم : السياسة التعليمية في مصر ، مرجع سابق ، ص ٣-١٢ .

(٢) وزارة التربية والتعليم : وزراء التعليم في مصر وأبرز انجازاتهم ، مرجع سابق ، ص ٣ - ١٢ .

(٣) المرجع السابق ص ٥٥ .

(٤) المركز القومي للبحوث التربوية : تطور التربية والتعليم في جمهورية مصر العربية ، خلال الفترة من ١٩٨٥/٨٤

ثم في بداية العام الدراسي ١٩٨٤-١٩٨٥ تقرر تجميد التوسع في التعليم الثانوي التجاري في مقابل التوسع في التعليم الثانوي الصناعي، وبالفعل تم تحويل ١٠٠ فصل من ثانوي تجاري إلى ثانوي صناعي ، بالإضافة إلى الاستمرار في إنشاء المدارس التجارية المتخصصة نظام ٣ ، و ٥ سنوات، وإنشاء المدارس الفندقية [١].

٣- الهدف الثالث : ارتفاع مستوى الخدمة المقدمة للتلاميذ:

وقد حدد التقرير لتحقيق هذا الهدف عدداً من البرامج هي:

أ- إعداد المناخ التربوي.

ب- تطوير المناهج.

ج- الارتفاع بمستوى الخدمة الوظيفية للمعلم.

د- توفير الأنشطة التربوية.

هـ- تطوير التعليم الفني.

و - إنشاء عدد من المدارس النموذجية لتطبيق التجارب التعليمية الجديدة تمهيدًا لتطبيقها.

ز - السماح بتحويل المسار للراسبين في المرحلة الثانية من التعليم الأساسي.

ح- دعم التعليم الخاص.

ط- تطبيق نظام اليوم الكامل.

ي - تطوير المركز القومي للبحوث التربوية[٢].

وقد تم البدء في تطبيق بعض هذه البرامج ، وهي :

أ) تطوير المناهج :

تشير كتب الإنجازات الصادرة عن الوزارة أنه قد تم تشكيل ٢٥ لجنة تشرف عليها لجنة عليا تتكون من أساتذة الجامعات وكليات التربية والمركز القومي للبحوث لمتابعة أعمال هذه اللجان. وذلك بهدف تطوير المناهج بما يحقق الأهداف التعليمية ويساير الاتجاهات التربوية المعاصرة.

ب) تطبيق نظام اليوم الكامل :

تم البدء في تطبيق نظام اليوم الكامل بداية من العام الدراسي ١٩٨٤-١٩٨٥.

---

(١) المركز القومي للبحوث التربوية، وزراء التعليم في مصر وأبرز انجازاتهم، مرجع سابق، ج٣، ص ١٠

(٢) وزارة التربية والتعليم : السياسة التعليمية في مصر، مرجع سابق.

obeikandl.com

ج) توفير الأنشطة الطلابية :

تم البدء في إقامة المعسكرات الصيفية في صيف ١٩٨٥ [١].

د) إنشاء عدد من المدارس النموذجية :

صدر قرار بإنشاء عدد من المدارس النموذجية في عدد من المحافظات بمرحلة التعليم الأساسي، وذلك بهدف :

أ- تطبيق التجارب التعليمية الجديدة تمهيدا لتعميمها عند نجاحها.

ب- إيجاد أساليب متقدمة لربط المدرسة بالمجتمع.

ج- تقديم نمط من التعليم تتوفر له إمكانات مناسبة ترتفع بمستواه عما هو قائم فعلا.

د- إتاحة الفرص للعاملين بهذه المدارس للتدريب على الأساليب التربوية والإدارية المتطورة، وليكونوا رواد التطبيق في المدارس الأخرى في المستقبل [٢].

٤-الهدف الرابع: تدعيم وتنمية الأجهزة المسئولة عن تنفيذ السياسة التعليمية بالمحافظات:

لم يرد بشأن تطبيق هذا الهدف أي برامج أو خطوات تنفيذية.

٥- الهدف الخامس : تدعيم الجهود الذاتية :

ورد بكتب الإنجازات أنه قد تم البدء بالفعل في تنفيذ هذا الهدف، حيث صدرت القرارات بإنشاء صناديق محلية للجهود الذاتية على مستوى المحافظات في هذا المجال، وبلغت ميزانية الجهود الذاتية ٧٠ مليون جنيه حتى نهاية السنة المالية ١٩٨٥ [٣].

مما سبق تبين أن تنفيذ هذه السياسة لم يخرج عن مجرد صدور قرارات أو تشكيل لجان، وذلك يرجع إلى أنها لم تكد تبدأ في خطوات التطبيق بعد حتى تم إعداد وإعلان سياسة تعليمية جديدة .

---

(١) وزارة التربية والتعليم، وزراء التعليم في مصر وأبرز انجازاتهم، ج٣، مرجع سابق، ص ٥٦.

(٢) المرجع السابق، ص ص ٤٩-٥٠.

(٣) المرجع السابق، ص ٦٠.

obeikandl.com

ج) السياسة الثالثة :

سبق الإشارة إلى أنه تحددت أهداف هذه السياسة في أربعة أهداف عامة هي :

١- التأكيد على بناء الشخصية المصرية القادرة على مواجهة المستقبل.
٢- إقامة المجتمع المنتج.
٣- تحقيق التنمية الشاملة.
٤- إعداد جيل من العلماء.

وفي ضوء هذه الأهداف حددت الإستراتيجية ثلاث مجموعات من الأهداف الإجرائية أو محاور العمل التي يتم في ضوئها التنفيذ، اختصت المجموعتان الأولى والثانية في خطة تطوير التعليم بالتعليم قبل الجامعي، وبلغ عدد هذه الأهداف الإجرائية لهاتين المجموعتين سبعة أهداف تمثلت في :

١- زيادة فعالية ديمقراطية التعليمية.
٢- التوسع في التعليم الفني والارتفاع بمستواه.
٣- رفع المستوى الكيفي للتعليم.
٤- تطوير التعليم الثانوي والارتفاع بمستوى الثانوية العامة.
٥- حسن إعداد المعلم وتأهيله.
٦- زيادة فعالية الإدارة التعليمية.
٧- توفير تمويل التعليم [١].

وفيما يلي بيان مدى تطبيق هذه الأهداف :

١- زيادة فعالية ديمقراطية التعليم :

أوضحت الوثائق الرسمية أن هذا الهدف في مضمونه الإستراتيجي يعني التوسع في التعليم مع الحفاظ على مبدأ تكافؤ الفرص، وحددت أن ذلك يتم من خلال عدد من البرامج يخص التعليم قبل الجامعي، ما يلي :

أ- إعادة تنظيم التعليم الأساسي.
ب- توفير المباني المدرسية.
ج- التجهيزات والأدوات.
د- الرعاية التربوية للتلاميذ.
هـ- إنشاء مدارس الفصل الواحد [١].

---

(١) أحمد فتحي سرور: تطوير التعليم قبل الجامعي.سياسته واستراتيجيته وخطة تنفيذه.مرجع سابق،ص ٥٠.

وقد تم تطبيق هذه البرامج على النحو التالي:

أ) إعادة تنظيم التعليم الأساسي :

بعد تعديل القانون ١٣٩ لسنة ١٩٨١ بالقانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٨٨ ، ولتطبيق هذا المبدأ وفي إطار توصيات المؤتمر القومي لتطوير التعليم، وبالتحديد التوصية رقم (٣٠) التي أكدت على ضرورة أن يسبق التعليم الأساسي مرحلة رياض الأطفال من سن ٤ إلى ٦ سنوات، يتم خلالها تلبية حاجات الأطفال المختلفة وتهيئتهم للتعليم النظامي ، فقد تم :

- إنشاء مدارس رياض الأطفال، بالمدارس الحكومية أو الخاصة، وذلك بعد أن تحدد الهدف منها، وعدد تلاميذ الفصل، والشروط الواجب توافرها في المدرسة التي تلحق بها رياض الأطفال والرسوم الإضافية مقابل الخدمات التي تقوم بها.

وبعد تعديل القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ بالقانون رقم ٢٣٣ لسنة ١٩٨٨، أعلنت الوزارة أنه قد :

- صدر القرار الوزاري رقم ٢٠٩ لسنة ١٩٨٨ بشأن إنشاء مدارس إعدادية مهنية مدة الدراسة بها ٣ سنوات تستقبل المنتهين من المرحلة الأولى من التعليم الأساسي أو من يتكرر رسوبهم مرتين في الحلقة الثانية [٢] .

ب) توفير المباني المدرسية والتجهيزات والأدوات :

- لتوفير المباني المدرسية والتجهيزات والأدوات وطبقًا للتوصية رقم ٥٢١ للمؤتمر القومي لتطوير التعليم بإنشاء مؤسسة مركزية للأبنية التعليمية بها فروع في المحليات مع دعم ميزانيتها. وصدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٤٨ بتاريخ ١٩٨٨/١١/٢١ بإنشاء الهيئة العامة للأبنية التعليمية، وكذلك أيضا وفي ضوء التوصية ٢٦ من المؤتمر الخاص بتشجيع المشاركة الشعبية،صدر القانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨١ بإنشاء صندوق دعم وتمويل المشروعات التعليمية [٣] .

---

(١) المرجع السابق، ص ٩٩.

(٢) المركز القومي للبحوث التربوية : وزراء التعليم فى مصر وأبرز إنجازاتهم ، ج ٣ ، مرجع سابق ، ص ص ٨٣-٨٤

(٣) المرجع السابق ، ص ١١٤

ج) إنشاء مدارس الفصل الواحد :

فيما يخص مدارس الفصل الواحد فقد ورد بتقارير تطور التعليم :

- إنشاء هيئة المعونة الأمريكية لعدد ١٥٠٠ مدرسة في الريف المصري في عام ١٩٩٠ (١).

د) توفير الرعاية التربوية للطلاب :

رؤى أن برنامج الرعاية الطلابية تتحقق من خلال :

- إنشاء مجموعات دراسية للتقوية داخل المدارس وتقع على المدرسة مسئوليتها ، وذلك لمعالجة مشكلة الدروس الخصوصية وصدر القرار الوزاري رقم ١٤٩ بتاريخ ١٩٨٩/١٢/٢١.
- إدخال نظام الخدمة النفسية تحت مسمى تنمية الإمكانات البشرية بالقرار الوزاري رقم ١٤٢ في ١٩٩٠/٥/٥.

٢- التوسع في التعليم الفني والارتفاع بمستواه الكيفي :

لإقامة المجتمع المنتج لابد من إعداد الكوادر البشرية المتخصصة التي تنهض بزيادة الإنتاج وتحقيق التنمية. لذلك حددت الاستراتيجية عدداً من البرامج التي يمكن من خلال تطبيقها تحقيق هذا الهدف، وهذه البرامج هي:

أ- وضع تخطيط متكامل بين التعليم الفني والتدريب المهني.

ب- ضمان التعاون الوثيق بين التعليم الفني وقطاعي الإنتاج والخدمات.

ج- توفير التمويل الكافي للتعليم الفني.

د- حسن إعداد معلم التعليم الفني ورفع مستواه المادي.

هـ- حسن إدارة التعليم الفني.

وقد تقرر ذلك في ضوء التوصيات من ٥٢ إلى ٥٧ في المؤتمر القومي لتطوير التعليم. وقد تم تطبيق بعض هذه البرامج، وهي :

- **إعداد معلم التعليم الصناعي :**

تم إنشاء كلية في «كوبري القبة» لإعداد معلمي التعليم الصناعي يلتحق بها

---

(١) المركز القومي للبحوث التربوية : تطور التعليم في جمهورية مصر العربية، ١٩٨٨-١٩٩٠، القاهرة، ١٩٩٠، ص ٣.

خريجو المدارس الثانوية الصناعية، وأنشئت كلية أخرى في «بني سويف» في العام الدراسي ١٩٩٠-١٩٩١. وأنشئت المدارس الفنية نظام الخمس سنوات لتخريج معلمي مدارس الثانوي صناعي نظام ٣ سنوات.

- **التعاون بين التعليم الفني وقطاعي الإنتاج والخدمات:**

- تم توقيع اتفاقية مع وزارة الكهرباء والطاقة في ١٩٨٩/٤/١٠ يتم بموجبها فتح فصول مشتركة في مدرستين نظام الـ ٥ سنوات على أن يُعَّين خريجو هاتين المدرستين بوزارة الكهرباء والطاقة.
- تم فتح فصول مشتركة في مدرستين بكل من «شبرا»، و«حلوان».
- تم عقد اتفاقية بين وزارة التربية والتعليم ووزارة الصناعة بتاريخ ١٩٨٩/٦/٢٢ على أن يتم تدريب طلاب المدارس الصناعية ومراكز التدريب المهني التابعة لمصلحة الكفاية الإنتاجية.
- تم عقد ثلاث اتفاقيات مع صندوق وبنك التنمية الأفريقي في إطار تطوير المدارس الثانوية الصناعية وصدر قرار جمهوري بها في ٧ فبراير ١٩٩٠[١].

٣- رفع المستوى الكيفي للتعليم :

تحسين الجودة النوعية للتعليم كان من أهم مرتكزات تطوير التعليم ، ولتحقيق ذلك حددت الاستراتيجية البرامج التالية :

أ- تطوير المناهج.

ب- العناية بتكنولوجيا المعلومات.

ج- تطوير الكتاب المدرسي.

د- النشاط المدرسي.

هـ - الوسائل التعليمية.

و - التقويم التربوي والامتحان.

أما ما تم تطبيقه من هذه البرامج فكان :

- **تطوير المناهج :**

- ورد بتقارير تطوير التعليم أنه لتحقيق ذلك صدر القرار الوزاري رقم ٣٥

---

(١) المرجع السابق، ص ٩٣.

obeikandl.com

بتاريخ ١٩٨٧/٢/١٨ بتشكيل اللجان الدائمة لتطوير المناهج، كما تم إنشاء مركز تطوير المناهج والمواد التعليمية بالتعاون مع هيئة المعونة الأمريكية وتقرر إلحاقه بمكتب الوزير، ويخضع لإشرافه، كذلك تم إنشاء المجلس النوعي للرياضيات والعلوم والتكنولوجيا، وإدخال الحاسب الآلي في المدارس (١).

- **التقويم التربوي والامتحانات :**

- تم إنشاء المجلس القومي للامتحانات والتقويم التربوي وتحددت اختصاصاته في تحديد المعايير الواجب توافرها في أسئلة الامتحانات، وتقويمها، وإبداء الرأي والمشورة فيما يجب القيام به من أبحاث علمية ترتبط بالامتحانات والتقويم التربوي وكذلك إبداء الرأي فيما يعرضه وزير التعليم بشأن الامتحانات والتقويم.

- **تطوير الكتاب المدرسي :**

- أوضحت الاستراتيجية أنه يجب أن يتم تطوير الكتاب المدرسي بحيث يكون مشوقًا وجاذبًا للطالب ويغنيه عن شراء الكتب الخارجية.

٤- تطوير التعليم الثانوي والارتفاع بمستوى الثانوية العامة :

في ضوء توصيات المؤتمر القومي لتطوير التعليم (التوصيات ٨٩-٩٤) رؤى أن التعليم الثانوي يجب أن يتيح للطالب فرصة المشاركة في الحياة العامة وإعداده للتعليم، وذلك يلزمه:

- تطوير الدراسة الثانوية بحيث تصبح مرحلة منتهية.
- الارتفاع بمستوي التعليم الثانوي ، والعمل على التقريب بينه وبين التعليم الفني ، والعناية بالمتفوقين ، ورفع مستوى التوجيه التعليمي والخدمة النفسية وغير ذلك (٢).
- تطبيق القانون ٢٣٣ لسنة ١٩٨٨ الذي نص على أن يبدأ التشعيب في الثانوية العامة بداية من الصف الثالث مع الأخذ في الاعتبار بالمواد الاختيارية داخل الشعب والتي تعبر عن ميول الطلاب، وإدخال نظام

---

(١) المرجع السابق، ص ص ١٠٠-١٠١.

(٢) أحمد فتحى سرور:تطوير التعليم فى مصر.سياسته واستراتيجيته وخطة تنفيذه ، مرجع سابق،ص ٨٥.

المستوى الرفيع في مادتين على الأقل من المـــواد المؤهلـــة لدخـــول الجامعات.

- تدريس المواد العملية في الصف الأول تحقيقًا لتكامل المعرفة.
- تطبيق نظام الفصلين الدراسيين لإتاحة فرصة أكبر للطلاب للحصـــول على أعلى الدرجات.
- إنشاء فصول للطلاب المتفوقين(١).

٥- حسن إعداد المعلم وتأهيله :

لما كان المعلم هو حجر الزاوية في العملية التعليمية،رأت الاستراتيجية أن ذلك يتحقق من خلال :

أ- تدريب المعلمين أثناء الخدمة.

ب- توحيد مصادر إعداد المعلم.

ج- تأهيل معلم المرحلة الابتدائية.

د- تطوير دور المعلمين والمعلمات.

هـ- إنشاء كليات نوعية للمعلمين.

و - تطوير تعليم اللغة الإنجليزية وتدريب معلميها (٢).

وقد تم البدء في تطبيق بعض هذه البرامج، وتمثل ذلك في :

- **تدريب المعلمين أثناء الخدمة :**

رأت الوزارة إلحاق المعلمين ببرامج التدريب التـــي تنظـــم بكليـــات التربيـــة والجامعات ، وصدر بذلك نشرة عامة بتاريخ ٨٧/١٢/٢٢ .

- **توحيد مصادر إعداد المعلم :**

رؤى توحيد مستوى المعلمين (درجة البكالوريوس،وما يعادلها) فصدرت عـــدة قرارات وزارية بما يلي :

- إنشاء كليات رياض الأطفال، والتربية النوعية، وتربية تعليم أساسي، وتربيـــة

---

(١) المركز القومى للبحوث التربوية:وزراء التعليم في مصر وأبرز إنجازاتهم، ج٣،مرجع سابق، ص ٨٦.

(٢) أحمد فتحي سرور : تطوير التعليم في مصر سياسته واستراتيجيته وخطـــة تنفيـــذه. مرجـــع ســـابق، ص ص ٢٢٦-٢٢٨.

تعليم صناعي، وشعبة إعداد معلمين لتدريس المواد الفنية [١].

- تأهيل معلم المرحلة الابتدائية، وتطوير دور المعلمين والمعلمات.

وذلك تم على النحو التالي :

في البداية تم البدء في تطوير دور المعلمين والمعلمات، ثم تقرر إلغاؤها. أيضا تم البدء في توحيد مصادر إعداد المعلم. وأنشئت شعب تعليم أساسي في كليات التربية[٢]. وفتح باب القبول بها، كليات رياض الأطفال لمعلمي التعليم الابتدائي للحصول على مؤهلات عالية (قرار رقم ١ لسنة ١٩٨٩) [٣].

٦- زيادة فعالية الإدارة التعليمية :

حددت الاستراتيجية عدداً من المحاور لتحقيق إدارة تعليمية متطورة، تمثلت في :

أ- إنشاء إدارة مركزية للتخطيط التربوي.

ب- إنشاء شبكة تربط وزارة التربية والتعليم بالمديريات التعليمية.

ج- إنشاء الهيئة العامة للأبنية التعليمية.

د- مساهمة مجالس الآباء في إدارة المدرسة.

هـ – استخدام الحاسب الآلي في الإدارة التعليمية.

و- تدريب القيادات التربوية العليا.

ورد بشأن تنفيذ ذلك أنه قد تم :

- تشكيل اللجنة الاستشارية لتطوير التعليم قبل الجامعي بالقرار الوزاري رقم ١٣٢ بتاريخ ١٩٨٦/١٢/١، انبثق عن هذه اللجنة خمس لجان تحددت اختصاصاتها في :

* تقديم المشورة في مجال السياسة العامة لتطوير التعليم قبل الجامعي.

* تقديم المشورة بشأن حل المشكلات التي تواجه تنفيذ الخطط التعليمية.

ولم يرد بالتقارير أية بيانات عن مدى تطوير الإدارة التعليمية بالفعل [٤] .

---

(١) المركز القومي للبحوث التربوية: وزراء التعليم في مصر وابرز إنجازاتهم، ج٣، مرجع سابق، ص ص ١١٦-١١٨.

(٢) المرجع السابق، ص ١١٥.

(٣) المرجع السابق، ص ١١٩.

(٤) المرجع السابق ، ص ص ١١٠ -١١٤

٧- تمويل التعليم :

ولتوفير التمويل اللازم للتعليم حددت الاستراتيجية ما يأتي:

أ- زيادة الموارد المخصصة للتعليم لمواجهة الزيادة السكانية وارتفاع الأسعار.

ب- اعتبار المدارس الفنية وحدات تعليمية إنتاجية.

ج- الحصول على قروض ميسرة من البنك الإفريقي للتنمية.

د- الحصول على المنح من الدول الأجنبية في إطار التعاون الدولي.

هـ- تشجيع الجهود الذاتية للمواطنين.

و- إنشاء صندوق دعم وتمويل المشروعات التعليمية (١) .

ولم تذكر التقارير السنوية عن التعليم كيفية ومدى إسهام هذه المصادر في تمويل التعليم (٢) .

مما سبق يلاحظ :

رغم أنه كان هناك تطور ملحوظ في خطوات وآليات وأساليب صنع السياسة وذلك في ضوء القواعد العلمية التي حددها المتخصصون في علم السياسة وسبق عرضها في الفصل الثاني ، إلا أن التطبيق كان يتم بصورة بطيئة جدًا ونمطية وبعيدة عما هو مرسوم بالاستراتيجية والخطط ، حيث لم يتم تطبيق أغلب برامج السياسات ، ومن هنا يتضح اتساع الفجوة بين النظرية والتطبيق.

سادسًا : الفجوة بين النظرية والتطبيق :

السياسة الأولى :

١- صنع السياسة :

اقترب صنع هذه السياسة إلى حد كبير من صنع السياسات التعليمية في الدول المتقدمة ، ومن ثم ضيق الفجوة بين النظرية والتطبيق في مستوي الصنع .

---

(١) أحمد فتحى سرور : تطوير التعليم فى مصر. سياسته واستراتيجيته وخطة تنفيذه ، مرجع سابق ، ص ص ٢٥٨-٢٥٩

(٢) المركز القومي للبحوث التربوية : وزراء التعليم في مصر وإنجازاتهم، ج٣، مرجع سابق ، ص ص ١١٠-١١٦

٢- تطبيق السياسة :

تمثلت الفجوة بين النظرية والتطبيق فى تنفيذ هذه السياسة فيما يلى :

أ) إنماء التعليم الأساسي :

ورد بتقارير التعليم أنه تم تحقيق إنجازات كبيرة ، وأن نسبة الاستيعاب كانت في بداية تطبيق هذه السياسة في العام الدراسي ١٩٨١-١٩٨٢ كانت ٨٩%[١]. وأن هذه النسبة ارتفعت إلى ٩٢,٧% في العام الدراسي ١٩٨٤-١٩٨٥[٢]، أي في نهاية الخطة الخمسية الأولى ، وذلك في حين تشير تقارير هيئة اليونسكو أنه في عام ١٩٨٥ كان مجموع الطلاب المقيدين بالتعليم الابتدائي تبلغ نسبتهم ٨٥% من مجموع الأطفال في نفس الشريحة العمرية لهم [٣].

وتؤكد الدراسات أن نسبة المقيدين في المناطق الريفية في المرحلة الأولى للتعليم الأساسي لا تزيد عن ٦٠%، ونسبة المقيدين بالمرحلة الثانية منه حوالي ٥٠%، وتزيد النسبة في الذكور عن الإناث حيث تبلغ نسبتهم ٨٢,١% في مقابل ٦٨,٣% من الإناث [٤].

مما سبق تبين أنه لم يتحقق تعميم التعليم الأساسي نتيجة لعدم تحقق الاستيعاب الكامل وتزايد الفقد في المرحلتين الابتدائية والإعدادية،مما يؤكد عدم تحقيق مبدأ ديمقراطية التعليم الذي أعلنته السياسات التعليمية.

ب) تطوير التعليم الثانوي (العام والفني):

بالنسبة لتطوير **الثانوي العام** ، فرغم ما أعلنته الوزارة عن تطويره ، إلا أنه لم تصدر بشأنه أي قرارات ولم يتم فيه أي تعديلات أو تحقيق شيء مما ذكر عن تطويره، بل تم تخفيض عدد الطلاب المقبولين به [٥].

أما **التعليم الفني** ، فقد حققت هذه السياسة التوسع في بعض التخصصات دون

---

(١) المرجع السابق : ص ٢١.

(٢) وزارة التربية والتعليم : السياسة التعليمية في مصر، مرجع سابق، ص ٤.

(٣) أماني قنديل : «التعليم وتحديات التسعينيات في مصر وتحديات التسعينيات». أعمال المؤتمر السنوي الثالث للبحوث السياسية، تحرير علي الدين هلال وعبد المنعم سعيد، مركز الدراسات والبحوث السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩١، ص ٦٤.

(٤) ممدوح الصدفى محمد : مرجع سابق ص ص ٥٦ -٥٧

(٥) المركز القومي للبحوث التربوية : وزراء التعليم فى مصر وأبر انجازاتهم ، مرجع السابق ، ص ٢٤.

الأخرى، رغم الدراسات التي أجرتها وزارة القوى العاملة ووكالة التنمية الأمريكية عن تقديرات العرض والطلب،بحسب المستويات التعليمية، ورغم أنه كانت هناك توسعات وإنشاء تخصصات جديدة ومتعددة، إلا أنه كان هناك خلل في نسب التعليم الفني الصناعي، حيث كانت مخرجاته من الطلاب تساوي نصف العدد الذي يحتاجه سوق العمل والذي تم تقديره من قبل (١).

إذن فالتوسع في التعليم الفني قد تم بدرجات غير متناسبة بالنسبة للتخصصات المطلوبة، وهذا الفارق بين المنتج والمتوقع يمثل فارق بين النظرية والتطبيق.

ج) توفير المباني المدرسية والتجهيزات :

في بداية تنفيذ هذه السياسة أعلنت الوزارة أنها اعتمدت المبالغ اللازمة لإنشاء ٤١٠٠ مدرسة ابتدائية بهدف تحقيق الاستيعاب الكامل وإلغاء نظام الفترات بالابتدائي بنهاية الخطة الخمسية الأولى(٢).

ثم عادت في عام ١٩٨٤ وأعلنت أنها أنشأت ٥٠٠٠ مدرسة من مدارس الفصل الواحد خلال نفس العام، بالإضافة إلى إنشاء ٣٤٤ مدرسة ابتدائية (٣).

إلا أن الإحصائيات تشير إلى أن عدد المدارس الابتدائية في العام الدراسي ١٩٨٤/١٩٨٥ كانت ١١٦٣٠ مدرسة بلغ عددها في منتصف الثمانينيات ١٢٧٤٤ مدرسة في العام الدراسي ١٩٨٤/١٩٨٥(٤)، أي بزيادة قدرها ١١١٤ مدرسة ابتدائية فقط بما يساوي ٣٦% من عدد المدارس المقرر إنشائها(٥). وظل نظام الفترات قائمًا بالمدارس الحكومية مما يعكس فارقاً بين المعلن والمنفذ بالفعل أو بتعبير آخر فارق بين النظرية والتطبيق.

السياسة الثانية :

١- صنع السياسة :

رغم أنه قد حدث تطور كبير فى صنع السياسات التعليمية فى بداية هذا العقد ، إلا أن هذه السياسة اقتصر صنعها على إعداد الوزير لتقرير ونشره ، ومن ثم تكون

---

(١) فؤاد بسيوني متولي : مرجع سابق، ص ص ٣٦-٣٧.

(٢) المركز القومي للبحوث التربوية، وزراء التعليم في مصر وأبرز انجازاتهم،ج٣،مرجع سابق، ص ٢٧.

(٣) المرجع السابق، ص ٤٠.

(٤) الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء: الكتاب الإحصائي السنوي ١٩٥٢-١٩٨٥، القاهرة، يونيه ١٩٨٦، ص ١٨٤.

(٥) قامت الباحثة بحساب النسب.

هذه السياسة قد تجاوزت كل القواعد العلمية المتعارف عليها فـــى صنـــع السياســـات العامة.

٢ـ تطبيق السياسة :

برغم من أن هذه السياسة قد وضعت أهدافًا محددة ، ووضعت البرامج اللازمة للتنفيذ إلا أنه لم يتحقق تطبيق أي من برامجها ، ولم يتعد العمل بها ســـوى إصـــدار بعض القرارات الروتينية دون تنفيذها ، وذلك نظرًا لقصر الفترة التي تم خلالها وضع السياسة وإلغاؤها، والتي لم تكن تتعدى شهورًا قليلة ، ومن ثم لا نستطيع الحكم علـــى مدى تطبيق هذه السياسة ولا تحديد مدى الفجوة بين النظرية والتطبيق بالنسبة لأغلـــب أهدافها وبرامجها.

السياسة الثالثة :

١ـ صنع السياسة :

اقترب صنع هذه السياسة وما يحدث فى صنع السياسات العامـــة فـــى الـــدول المتقدمة حيث تم صنعها وفق القواعد والمعايير العلمية المتعارف عليها فـــى مجـــال السياسات العامة ، ومن ثم تلاشي الفجوة بين النظرية والتطبيق فى صنع هذه السياسة.

٢ـ تطبيق السياسة :

يتبين حجم الفجوة بين النظرية والتطبيق في تنفيذ هذه السياسة فيما يلـــي :

- **تحقيق التنمية الشاملة :**

وضحت الفجوة فى تحقيق هذا المبدأ من خلال الانخفاض الشديد فـــي أعـــداد خريجي التعليم الصناعي بالمقارنة بالنسبة المقدرة لهم والتـــي تحتاجـــها المؤسســـات المختلفة(١). كما أن هناك خلل في نسب خريجي هذا التعليم، فهناك زيادة في بعـــض التخصصات مثل الثانوي التجاري ونقص فـــي تخصصـــات أخـــرى مثـــل الثـــانوي الصناعي، رغم أنه في البداية كان هناك توجه لأن يحقق التعليم الفنـــي الاحتياجـــات الاقتصادية للبلاد(٢).

---

(١) فؤاد بسيوني متولي : مرجع سابق، ص ٢٤٩.

(٢) أحمد فتحي سرور: «مشكلات ديمقراطية التعليم». في مجلة دراسات تربويـــة، مـــج ٢، ج٧، يونيـــه ١٩٨٨، ص ١١.

• **توفير المباني المدرسية :**

أعلنت الوزارة أنه قد تم إنشاء ١٥٠٠ مدرسة في الريف المصري أقامتها هيئة المعونة الأميركية خلال عام ١٩٩٠ [١] ، في حين تبين الإحصاءات أن الزيادة في عدد المدارس الابتدائية والإعدادية والثانوية العام والفني خلال الأعوام الدراسية ١٩٨٩-١٩٩٠/ ١٩٩٠-١٩٩١ بلغت ٨٨٩ مدرسة فقط [٢].

كان هذا بالنسبة للأهداف والبرامج التي تم تطبيقها، أما بقية الأهداف التي لم يتم تطبيق برامجها، فقد توقف الأمر عند مجرد صدور القرارات الوزارية دون العمل بها.

سابعاً : خلاصة السياسة التعليمية بين النظرية والتطبيق :

شهدت فترة الثمانينيات تطوراً ملحوظاً بالنسبة لصنع السياسات التعليمية، فبعد أن كان يتم تناول قضايا التعليم بطريقة جزئية من خلال صدور قانون أو وضع خطة وكانت أمور التعليم تعالج داخل جدران مكاتب وزارة التربية والتعليم، أصبح صنع السياسة التعليمية يتم بمشاركة عناصر متعددة، ويطرح قضايا التعليم على الرأي العام، ويتم عقد المؤتمرات،إلى آخر هذه الآليات والخطوات.

وقد شهد النصف الثاني من الثمانينيات اشتراك القيادة السياسية بافتتاح المؤتمر القومي لتطوير التعليم في يوليو ١٩٨٧، كذلك تبع تعدد دائرة المشاركات في صنع السياسة طرح مزيد من الدراسات والبحوث والمناقشات بالإضافة إلى الاهتمام بما تطرحه الهيئات الدولية المختصة بالتعليم، وما إلى غير ذلك. مما كان له دور كبير في تحديد وصياغة أهداف السياسات التعليمية [٣] ، ومن ثم يكون صنع السياسات التعليمية فى مصر تطابق إلى حد كبير وصنع السياسات التعليمية فى الدول المتقدمة فى هذه الفترة .

وتشير الأدبيات في هذا المجال أنه رغم وجود سياسة تعليمية متكاملة ومعلنة في مصر في الثمانينيات إلا أن المشكلة تكمن في التطبيق[٤]، ويمكن تحديد أهم الأسباب التي ساهمت في وجود فجوة واسعة بين النظرية والتطبيق في سياسات التعليم

---

(١) المركز القومي للبحوث التربوية، وزراء التعليم في مصر وأبرز إنجازاتهم،ج٣،مرجع سابق، ص ١١٤

(٢) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء : الكتاب السنوي ١٩٩٠-١٩٩٥، مرجع سابق، ص ص ٢٤٠-٢٤٥.

(٣) أماني قنديل : سياسات التعليم في وادي النيل، مرجع سابق، ص ١٦.

(٤) حسين بشير : مناقشات الجلسة الثالثة في منهجية تقويم السياسات الاجتماعية، مرجع سابق، ص ١٧٠.

في الثمانينيات فيما يلـــي:

١- التغييرات الوزارية السريعة في الوزارة،حيث تولى الوزارة خـــلال الثمانينيـــات خمسة وزراء للتعليم هم: د. مصطفى كمال حلمي. د. عبد الســـلام عبدالغفـــار، منصور حسين، د. أحمد فتحي سرور، د. عادل عز[١]، كما تـــم إعـــلان ثـــلاث سياسات خلال هذه الفترة إلى الدرجة التي أصبحت تنسب فيها السياسة التعليميـــة إلى الوزير وليس إلى مجال التعليم، ونتج عن ذلـــك:

- عدم إتاحة الوقت الكافي لتطبيق أي من السياسات التعليمية التي تم إعلانـــها، ومن ثم عدم تحقيق أهدافها.
- اختلاف وتضارب البيانات عن منجزات السياسات التي يبالغ فيها كل وزيـــر وكأنه بدأ من الصفر وقد أشار الدكتور أحمد فتحي سرور إلى خطورة ذلـــك وانعكاسه على الواقع بقوله : " أننا بهذه الطريقة ســـوف لا نتقـــدم خطـــوة واحـــدة " [٢]. وقد وضح تضارب البيانات الصادرة عن الوزارة على سبيل المثال في نسب الاستيعاب للأطفال في سن الإلزام على نحو ما سبق ذكـــره، وكذلك أعداد المباني المدرسية التي تم إنجازها وإصلاحها والتي تبين طبقـــاً لبيانات الوزراء أيضًا أن أغلبها لا يصلح للعملية التعليمية [٣].

٢- خفض الميزانية المخصصة للتعليم من ٨,١% من جملة الإنفاق العـــام بعـــد أن كانت قد ارتفعت في عام ١٩٨٢/١٩٨١[٤]، إلى ٥,٢% في عام ١٩٨٥[٥]. ثـــم ارتفعت إلى ٦,٥% في نهاية الثمانينيات[٦]. ممـــا يعكـــس تقلـــص دور الدولـــة ومسئوليتها تجاه التعليم، واعتمادها على القطاع الخاص ، وتشجيع الاســـتثمارات في مجال التعليم ، وتبرير ذلك بأن هذا التحول يتم في إطار التطورات العالميـــة، وتلقي المعونات الأجنبية [٧]، مما نتج عنه ارتفاع نسبة الطلاب الملتحقين بـــالتعليم الخاص في نهاية الثمانينيات إلى ٣٥,٦٦% من جملة الطلاب المقيدين بالتعليم[٨]،

---

(١) المركز القومى للبحوث التربوية:وزراء التعليم في مصر وأبرز إنجازاتهم، ج٣، مرجع سابق، ص ٥.
(٢) أحمد فتحي سرور: "مشكلات ديمقراطية التعليم" ، مرجع سابق، ص ٢٣.
(٣) أماني قنديل : سياسات التعليم في وادي النيل، مرجع سابق، ص ٨٥.
(٤) محمد نعمان نوفل: مرجع سابق، ص ١٠٢.
(٥) مجلس الشورى : مضبطة الجلسة الثانية والثلاثين، مرجع سابق، ص ٢٧.
(٦) محمد نعمان نوفل : مرجع سابق، ص ١٠٢.
(٧) أماني قنديل : سياسات التعليم في وادي النيل، مرجع سابق، ص ص ٨٤-٨٦.
(٨) أماني قنديل : القطاع الخاص والسياسات التعليمية في مصر، مرجع سابق، ص ١٢٦.

obeikandl.com

كذلك رغم تضاعف الاستثمارات في مجال التعليم من ٢,٢٩% عام ١٩٨٢-١٩٨٣ إلى ٦,٨٢% خلال الفترة من ١٩٨٧/١٩٨٨ - ١٩٩٠/١٩٩١[١]، وذلك بالنسبة للاستثمار العام في مجال التعليم أي أن حجم الاستثمارات تضاعف ثلاث مرات تقريبًا [٢].

٣- الزيادة السريعة في عدد السكان التي بلغت أعلى معدلاتها خلال الثمانينيات، حيث بلغت ٢,٨% [٣] والتي فشلت السياسية التعليمية في مواجهتها [٤]، وذلك نتيجة للنقص في المباني التي بالغت البيانات الصادرة عن الوزارة كثيرًا في أعداد ما تم إنجازه منها .

٤- أن التعليم لم يكن بالفعل في مقدمة أولويات الحكومة، على عكس ما كان يعلن في البيانات المختلفة في مختلف المناسبات، فقد تضمنت برامجها سبع مهام تبعًا لأولوياتها، فجاء التعليم خامس هذه الأولويات من حيث الترتيب، كان بالطبع الإصلاح الاقتصادي في مقدمتها [٥].

٥- تحجيم الدور الرقابي لمجلس الشعب وخاصة خلال مرحلة تنفيذ السياسات، فبالرغم من أن له دور واضح أثناء هذه المرحلة وذلك من خلال مناقشات وبيانات الحكومة وتقديم الأسئلة وطلبات الإحاطة، وهو في ذلك يعكس رد الفعل في الواقع لهذه السياسات ويبرز مطالب ومشكلات المجتمع والأفراد، لكن كل هذا غالبًا لا يخرج خارج جدران مجلس الشعب [٦].

٦-غياب دور الأحزاب فيما يخص القضايا الاجتماعية واقتصار دورها على النشاط السياسي فقط[٧]، ومن ثم القصور فى الخدمات المفترض تقديمها فى مجال التعليم.

٧-الدور المحدود للهيئات المعاونة والمجالس المختصة بالتعليم واللجان الفرعية التي

---

(١) عبد السلام علي نوير: الحراك الاجتماعي والتغير السياسي في مصر ١٩٧٤-١٩٨٧، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة، ١٩٩٣، ص ٢٤٩.

(٢) أماني قنديل : القطاع الخاص والسياسة التعليمية في مصر، مرجع سابق، ص ١١٧.

(٣) الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء : الكتاب الإحصائي السنوي ١٩٩٠-١٩٩٥، مرجع سابق، ص ٩.

(٤) أحمد ربيع عبد الحميد، أبو بكر عبيد زيدان : مرجع سابق، ص ١٢.

(٥) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام: التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٣، القاهرة، ص ٢٩٧.

(٦) أماني قنديل : سياسات التعليم في وادي النيل، مرجع سابق، ص ص ٦٣-٦٥.

(٧) مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام. التقرير الاستراتيجي العربي ١٩٩٤، القاهرة ١٩٩٥، ص ٣٧١.

obeikandl.com

يحكم عملها كلها قرارات من الوزير والتي يرأس مجلس إدارتها، ومن ثم فهي لا تستطيع ممارسة دورها المحدد لها، الذي تنص عليه قرارات إنشاء هذه الهيئات على أنه من ضمن أهم مهامها :

- تحديد الخطوط العامة للسياسات التعليمية.

- متابعة وتقييم وتنفيذ السياسات العامة لتطوير وتحديث التعليم. ،وما إلى ذلك من مهام متعددة حددتها قرارات إنشائها. إلا أن هذا الدور مرهون بإرادة الوزير(١)، ومن ثم قصور أداء دورها بفاعلية خلال مرحلتي الصنع والتطبيق.

٨- الانفصال بين القائمين على التخطيط والمسئولين عن التنفيذ، فلا يوجد حد من التفاهم المشترك بين القائمين بصنع السياسة العامة للتعليم وبين المسئولين عن تطبيقها في المحافظات المختلفة، ومن ثم فهناك حاجز يعوق دون تواصل المستوى النظري للسياسة بالمستوى التطبيقي لها(٢).

مما سبق : يتأكد التباعد الشديد بين النظرية والتطبيق ، وتقلص دور الدولة ، وتراجعها تجاه مسئوليتها نحو التعليم، وتحجيم دور الهيئات الاستشارية والمعاونة المختصة بأمور التعليم على المستويين المركزي والمحلي، كذلك تحجيم الدور الرقابي لمجلس الشعب وغياب دور الأحزاب السياسية، وغير ذلك من عوامل تكشف عن انفراد الوزير بالسلطة في مختلف المراحل، والذي غالبًا ما يتم تكليف من القيادة السياسية .

وفي الفصل التالي ستتناول الدراسة السياسة التعليمية الحالية التي تتمثل أهميتها في أنها تمثل سياسة العقد الأخير من القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين، وذلك من وجهة نظر تقويمية فى ضوء القواعد العلمية المتعارف عليها فى مجال السياسات العامة والتي سبق عرضها على نحو يكشف واقع السياسة التعليمية بين النظرية والتطبيق .

---

(١) أماني قنديل : سياسات التعليم في وادي النيل، مرجع سابق، ص ٤٩.

(٢) وزارة التربية والتعليم : السياسة التعليمية في مصر، مرجع سابق، ص ص ٣١-٣٢.